

فخصرة الامكان وخصرة الجمع بين احكام الوجوب والامكان والحقيقة الانسانية  
 وكل ذلك من المخلوقات وأقول فيه غلط من وجوه ان صاحب الاحدية والواحدية  
 والالوهية والنفس الرحاني وام الكتاب وغيرها من المراتب الالهية متعينات ليس شيئا  
 مخلوقا ان خصرة الوجوب وخصرة الامكان وخصرة الجمع بينهما مراتب كليات غيبية  
 فكيف تكون مخلوقات ان الحقيقة الانسانية مع ان التقاطع غير معموله مطلقا هي صفة  
 خصرة الجمع وحقيقة الخفا ببق الجماعة لها فكيف تكون مخلوقة فمن البين ان البق ببق  
 الحقيقة ومظهرها غير بين عنده عبادا باء من مثل ان خصرة الواحدية هي الغيب  
 التي لا الاول كما سيظهر ان الحكم على الخصرة التي ذكرتها منسأ اسماء بانها العقل  
 الاول يقتضي تخصيص الاسماء بالتعينات الخلقية والقول بان العقل منسأ للجمع  
 وليس شيئا منها كذلك عندهم فاقول استنباطا من قول الشارح المرفوع في الوجه  
 المطلق من حيث انه ذات الخي بجانها لما اقتضى ان يكون له تعين يتجلى به على نفسه ان يظهر  
 له وتعلم بنفسه في نفسه ويسمى التجلي الاحدي الذي وبتضمن الشعور بالكمال  
 الذي حقيقته حصول ما ينبغي على ما ينبغي بالذاتي المجمل الواحداني وهو مستلزم  
 للغي المطلق الذي هو عبارة عن شهرة الذات نفسه من حيث واحدية من جميع  
 شهوره واعتباراته باحكامها واولا زما وتجميع صورها ومظاهرها المعنوية والروحية  
 والمالية والحسية بتشوعاتها وتوابعها جنسا ونوعا وشخصا بد أو عودا نزولا وعودا  
 دنيا وبرزخا واخرة كما ثبت في مراتب الكون دفعه او متعاقبا من كونها اعتبارا لثبته  
 الى شهرة الخي الاغيار ومن كون الكل عيننا واحدا بالنسبة الى شهرة الخي الواحد  
 الاحد شهود مفصل في مجمل مثل شهود الكاشف في النواة الواحدة الخي ونسأ  
 لا نجيب ثم يستلزم هذا الشعور الشعور بالكمال الاسماء المسماة كمال المجلي  
 والاستجواب اعني ظهور الذات على نفسها باحادية جمعها بشؤونها واعتباراتها ومظاهر  
 مفعولها او مجمل بعد التفصيل لك في مظهر كل جامع بالفعل هو الانسان الكمال وعلى  
 كل واحد من حيث نفسه ومثله وظهور كل فرد على نفسه ومثله استتبع ذلك التجلي  
 والشعور انبعاث تجل اخر لظهور الكمال الالهي في رقيقة عشقية تربية تنصت  
 بين الكمالين فتحرك ذلك التجلي حركة غيبية مفصلة فهو ظهوره معبرا عنها باحادية  
 ان أعرف فلم يصادف بحلقا بل اذ لا غير ثم فرجه بقوة ذلك الميل العميق الى اصله وعاء  
 كنه غلب تلك القوة العنيفة حكم الظهور المعبر عنه بالرحمة الذاتية التي هي عين باطن

الوجود المطلق على حكم ان لا ظهور الكثرة عنه بجلابسة الخفا الحقيقي بانها باطن  
 الغضب المغلوب بباطن الرحمة فعاد بعيننا عيننا قابلا لتحقيق مطلبه الطاري الذي  
 هو عين الكمال الاسعادي بالتجلي الاول حضرة احدىة الجمع والوجود وتعينه التعيين  
 الاول الظاهر على مثال النفس المنبث الذي هو صورة التجلي الاول وظله للجمع  
 لجملة الاعتبارات والتعينات التي تسمى بمرتبة الالهية وحضرة قاب فوسين  
 وتعينه عيننا ثانيا جاعلين طرف الاجال والوحدة ومقابلتهما التفصيل  
 والكثرة لا نسبته الى الواحدية ووقوعه في ثاني رتبة عيناتهما الذي هو صورة  
 التعيين الاول وظلم ثم يسمي كليات ما اشتمل عليه هذا التعيين بالمراتب ولكن من جملة  
 محليتها اثبوتها ما في المتأني وهي المحضرات للنفس ثم ان هذه التعيينات التي هي  
 من جهة انه اصل ظهور التعينات ومرجعها والتجلي الظاهر به اصل جميع الاسماء الالهية  
 ومرجعها اسم التعيين القابل بمرتبة الالهية والتجلي باسم الله او الاله واحد  
 تحقيق بجميع المعاني الكلية والجزيية فيم يسمي بالغاي وباعتبار ارتسام الكثرة النسبية  
 المنسوبة الى الاسماء الالهية والكثرة الحقيقية الكونية فيه يسمي بحضرة الارشام وباعتبار  
 البرزخية التي صلته بين الوحدة والكثرة لاشتراكها على هذه المعاني الكلية الاصلية  
 من حيث صلحة اضافتها الى الحق اصالته والى اكون تعينه وتتشأنواعها  
 وجزيئاتها منفصلة يسمي بالمحضرة المعاني وباعتبار اندراج جميع تلك الفرق الكلية  
 الاصلية في عين تلك البرزخية مع تحقق كثرته من فيه يسمي بالمحقيقة الانسانية  
 الكلية وباعتبار حضرة الامكان ثم اخذ التعيين والتجلي المتعين به الذي هو  
 ظاهر الوجود المسمى باعتبار المرتبة بظاهر اسم الله وباعتبار الوجود العام بظاهر  
 اسم الرحمن وحدة وكثرة وبرزخ فاصل بينهما اما وحدته فنضافه الى التجلي  
 الاول الذي يسمي بالاحدية الذاتية اقوى ومظهرتها به اولي وكنه بسرائر  
 انرا الواحدية اما سرائر حكم الواحدية فانتشأ الكثرة التسببية الاسماوية التثوية  
 والملايكة منهم واما اولوية الشهاب الى الاحدية الذاتية فنفى الاحكام والنسب  
 واستقامت عن اسمايم البقية نحو الاولوية المنفردة الاولى والغنى المنفردة  
 الاحتياج مطلقا في ام الكمال به وظهر من القوة المنفردة ما يزدوج به من  
 غير وبتبعية ونظير ومثل كوجود اخر في مقابلة اخر والوتر المنفردة  
 ما يشفع في الصفات كحكمة مشرحة وغيرها والقدر المنفردة مدام الصفات

هذه هي عين الجمع والوجود  
 والى بالاولى وعام او ادنى ثانيا  
 والتجلي الثاني في المنفردة بغير التثنية  
 والمراتب التي كانت تستهلك التثنية  
 في حضرة التعيين الاول

ومراتب اعتدالات المولات  
 وميزانها المرتبة الانسانية  
 كما ان كليات عينات هذه التجلي  
 هي الاسماء السبعة موزعة

التي هي في الوجود والوجود  
 مقفلة في عينه والوجود  
 قدسية حقيقة وتثنية نسبية  
 لسراية حكم الواحدية فيه  
 منتشاة الاسماء الالهية والتثنية  
 الوجودية منه

مشتملة الزوال  
 والقصائد والاحتمال منه

كالمعلم والمذهب والعتق وغيرها ولا يعلم المتعبد عنه تنازع ظهور الصفات بحيث لم يتنازع  
 الغضب عند الرضا ولا ارادة الانتقام حين عفا وعكسها ونحوها والسبح المنع عنه  
 ما ينتفع منه في الفرد والقدس والعلو وكذلك المتعبد وغيرهما من الاسماء السلبية ولما  
 ظفر كثرة التعيين الثاني فمظهر الواحدية الذاتية كمن بسلطانية حكم الاحدية اما حكم  
 اما حكم مظهرية الواحدية فلا تشاكثرة التعيينات الالهية والكونية منه واما حكم سرانية  
 الاحدية فمن وجهين **ان لكل جعل من اعيان تلك الكثرة وحدة جمعية هي اصلها**  
**ومشاهها فمثال تلك الوحدة في الاعتبار الالهية التجلي او امر كاسم والروح كاسم**  
**الحي كاسم في الاصول ومن الكونية كحقيقة الضم الاعلى ووجوده كحقيقة الروح**  
**الاعظم ووجوده كحقيقة الطبيعة كحقيقة الجسم ووجوده الى ان ينسحب الى كونه**  
**ادم عليه السلام ان لكل واحد من هذه الالهيات والادوات والاشياء من احدية خاصة**  
**لا يشابهها ولا يشترك فيها غير البنية واما الموضع الذي على الحقيقة منسوبة هذه الطرفين**  
**ومعناها ولا والجامع بينهما ثانيا انما الحقيقة الانسانية والاعتبار ان احدها عليه**  
**حكم الوحدة والاجاب والثاني عليه حكم الكثرة والتفصيل في اعتبار الاجمال في**  
**الحقيقة المجردة باعتبار التفصيل تسمى الحضرة العلية وقال في الدجاجة**  
**وباعتباري التجل الاول ومراتبه في التعيين الثاني وظهوره بصورة النفس المنبسط**  
**سبح حقيقة العقائيق وحضرة العما والخيال المطلق واقول الذي يفهم من كلام الله**  
**في التفسير انه التعيين الاول حيث قال فيه يتبين ذكره البرزخ الاول والمعد الفاضل**  
**الاسنان الكامل وحضرة احدية الجمع والوجود واول مراتب التعيين وها حبة الاحدية**  
**واخر مراتب الغيب واول مراتب الشهادة بالنسبة الى المطلق وتحتل تعوذ الاقدار**  
**فالكل اشارة الى العما الذي هو النفس الرحمان كمن المذكور فيما يبيح في معنى الغيب**  
**من ان التمج اسم لصورة الوجود الالهي من حيث ظهوره لنفسه وان الرحمان باعتبار**  
**انبساط نوره على الممكنات وظهورها به مع وحدته في نفسه تسمى نفسا كالتعبد**  
**به النبوة وان هذا النفس بالنسبة الى مطلق النشأة الكلية المفعولية والوجود**  
**المعاصرة من الرب سبحانه اليه هي كلمات نفسه وهروفة انعام هو نتيجة الاجتماع**  
**بين الاسماء الذاتية ياتيه واول مولود ظهر عنها ثم الحكم بان النفس الرحمان دليل**  
**ظاهر ان العما ما بعد التعيين الاول اذ لا يعتبر فيه امر رايع على غيب الحق تعين**  
**وكونه هو هو وعلمه بنفسه فاعتبار انبساط نور الوجود على الممكنات وظهورها**

في قوله تعالى  
 والذين آمنوا  
 وخرجوا من  
 ديارهم  
 وهم اجمعين  
 الى دارنا  
 فاعلموا ان  
 الله هو  
 العزيز  
 الحكيم  
 في قوله تعالى  
 والذين آمنوا  
 وخرجوا من  
 ديارهم  
 وهم اجمعين  
 الى دارنا  
 فاعلموا ان  
 الله هو  
 العزيز  
 الحكيم

من ان التعيين الاول  
 هو صورة النفس  
 المنبسط على  
 الممكنات  
 والاشياء  
 والادوات  
 والاشياء  
 من احدية  
 خاصة

في قوله تعالى  
 والذين آمنوا  
 وخرجوا من  
 ديارهم  
 وهم اجمعين  
 الى دارنا  
 فاعلموا ان  
 الله هو  
 العزيز  
 الحكيم

به وتولد هان من الاسماء التي فيها وفيه وظني ان النعيم الثاني لكونه برزخا جامع بين  
 الاحدية والواحدة بل مشتركا في طرف الوحدة على قوة نسبة الاحدية مع سرانية الواحدة  
 وفي طرف الكثرة على نسبة الواحدة مع سرانية الاحدية من وجهين كما سبق بيان الكل  
 صح اعتبار العاوية التي هي عبارة عن البرزخية الجامعة للنفائين الاولى والثانية في كل  
 من النعيمين وهي ايضا اعتبار النعيمين في احدهما وايضا كان لكون الاول منبع الكل  
 والثاني منبع مفصل فان الوجود العام النامي من منبع الاول والثاني في تعلقا له  
 صورة الاولى وظاهرة كن لقوة نسبته الاحدية وتكرار جهة سرانته اعتبرها في التقيد  
 في النعيم الاول لانه اول مراتب النعيم والظهور في الدروم كما انه الاخر عند العروج  
 وفي النعيم الثاني في مقام الغيب لان فيه المبدأية منه والله اعلم **فنقول**  
 المعامل المذكورة في الحديث النبوي ينسب مظاهر الوجود الى احوال الاعيان المظهر  
 والذات ينسب منه اما تفصيل مجمله وتعيين مطلقه ان كان النعيم الاول واما ما كان  
 تفصيل الغيب في الوجود العيني بحسب مراتبه روحانيا وسمانيا او  
 او غيرها ان اراد به النعيم الثاني فهذا هو معنى قولنا باعتبار اقترانه اي كونه ينسب  
 للمظاهر باعتبار اقتران الوجود بالماهيات اما من حيث هو فخير عن النبوية واما  
 من حيث ينسب للتجليات الوجودية لانه محصورة بتجليه الذي ومنه ليعينه الاول  
 وتدليه من الغيب الاطلاق فان اول مراتب التجلي والنعيم والتدلي مجمله في النعيم  
 الاول ومفصلة عليه في النعيم الثاني لانه محصورة الارشاد والمعاني فيكون بالنسبة  
 الى غيب الهوي وحيث غير الانية مقام التناول الرباني لانه جامع لوجوه  
 جميع مجمله او مميذا ومنبع الوجود الذي الرجائي لا ينحصر الوجود العام منه داما  
 او تعلقا واما ورد في الحديث بلفظ العا لانه في اللفظ السحاب الرقيق المتولد من  
 البخار ويعتبر فيه كونه بخارا متكاملا ان من انواعه النفس الرجائي المعنوية  
 كونه منبعثا من الغيب ومقتضيا بالنعيم الاجمالي الصالح لان يكون مورد الكل شيئا  
 تفصيل باعتبار المراتب المتفاوتة والمرتبات المتفاوتة وكونه المنقش من المروء  
 والكلمات فلا كان اعيان الموجودات كلمات الله وحرر وفه وورد في الحديث  
 لا صلا هذا الطلاق العا ونفس الرحمن سميت هذه المرتبة بالها باعتبار برزخية  
 من منبعين والنفس الرجائي باعتبار انبساطه كما سمى التجلي الذي في رجايتها  
 باعتبار الوجود الصوري وظهوره لنفسه واما الاسم فمقتضى اسم المرتبة



الاوصاف والظواهر اسم الوجود والتجلى باعتبار تلك المرتبة الجامعة ثم نقول  
 وفي مرتبة العايشين وتخصيص النكاح القبيلى لادنى الفاع محضرات الاسماء الالهية  
 والمراد بالنكاحات الاجتماعات المنتجة كما ينتج اجتماع نسب الاسماء الالهية المتباينة  
**الظواهر** واجتماع العايش كالارواح واجتماع الارواح الامثلة والاجسام الطبيعية  
 البسيطة العنصرية وغيرها واجتماع البسيطة المولدات والخامس ما يختص  
 بالانسان وهذه النتائج هذه المرادة محضرات الاسماء الالهية فالاجتماع الاول  
 الواقع في الغيب الالهى بين الاسماء الذاتية المسماة **لغاييم** اول والواقع في هذه المرتبة  
 وانما سميناها غيبيا لانه ينتج الوجود العلمى القبيلى لا المشهود العينى ولذا قد لا يحد  
 اليه رضى الله عنه من مراتب النكاح وتلك في بعض العواشى بان تسببه انه نكاح  
 مجازي بالنسبة الى الوجود الظاهر فانه نكاح بالقوة **المقام التاسع والعاشر**  
 في نسبة صفات الحق اليه على اعتباره في ذاته ومن حيث هو وعلى اعتباره من  
 حيث تعلقه بالمظاهر وما اعتبار الاطلاق والتقييد او الوحدة والكثرة او الوجود  
 والامكان او الغيب والتعلق او التنزيه والتشبيه على اعتبار الاول فبينما  
 اصوله ان نسبة كل مطلق الى مقيد **أشياء** في ذاته من حيث هو وواحد  
 بنسبه من حيث جوهريته لها وبسيط اعتبر معه في كل منها شيء آخر وان في كل منها  
 هو موضع تقيده من حيثها فجازا لقائه بالحق والتعلق بالاعتبارين وترتيب  
 احكامهما عليه **ولما** كان حقيقته الوجود موجودة كما ولما كانت اهم الوجود  
 لان كل وجود هو الوجود مع قيد **والتوهم** من حيث هو منزعه عن كل قيد داخل  
 او خارج فينتفى عنه نواحي القيد الداخلى كالتركيب والاقسام الى الاجزاء والقيد  
 الخارج من الكثرة والتعدد والتميز عقله او ذهنه **وحاصل** ان لا يخصص  
 تعينى حسى وعقل او جبالى او وهرى فلا يتعين له امر سم ولا يطابق كنهه مفهوم  
 فلا يتناول عبارة أو اسم **شان** المطلق ان يكون مع كل مقيد انه كنه لا يظنه او  
 نظروفية او حلول او مجاورة او ماسة أو خواصها والامتناع عنى الاشارة  
 ولا الحاد ولا لما اختلف احكامها كالاشتراك والاختصاص ولا ما زعم والا  
 لا يمكن تحقق احدها بدون الآخر ولا ان يتجزى بحسبها والا لانفسها الاجزاء  
 بل بان يتوقف تحقق المقيد ان عليه وتعيينه عليها كما تقرر في المنطق من ما تسببه  
 ما بين الجنس والفصل ان الوقوف على الجنس في المقدم وعلى الفصل في التخصيص

جامع لجميع نسب ولا يقد في  
 المجموع بل في اجزائه فكل ما في  
 التقد في النسب الى الحق

وجودي

لا بد من بيان ذلك بكونه  
محدداً للمطلق والمحدود

وفي الفلسفة من مناسبة بين الهيولي والصورة مثلاً فوجود المطلق بالنسبة  
إلى كل موجود كذلك ولذا لم يسطر بالنسبة اليه متأينتها من احكام الامتياز من الخالف  
والتضاد والمقابل والمناقاة فيصدق على كل ويصدق الكلي عليه لكن لا يصدق  
بالنظر اليه <sup>في الموضع</sup> المطلق لا خاطئة المعنوية بمحملة له وحضوره معاً تكون حقيقة  
مع حقاً بقا مستتبعة <sup>في الموضع</sup> تواجدها ولو ازمها فمما وهرها في عالم العاني الذي هو المعين  
الثاني فذلك المطلق الخاضع اذا كان عن شانه الاستشراق والاستشراق في الكان حضوره  
مقيدها على الكلي <sup>في الموضع</sup> متضمنة لكل باحاطة الفد سيم المعنوية فتكون حالها  
فيكون عالماً بالكل بعين عليه بنفسه لان علمه لعدم الحجاب يكون علماً تاماً وتامته  
انها هو استيفاء الوجود والمحملة بجميع أوصافها فماله شرط او شرط يتعلق  
على ذلك وبما لا شرط له فكذلك ولا زلية تلك المجاورة لانها لطيفة الغير المعجول  
يكون ذلك معنى لا يتصور له حجاب ازيلاً ابدياً باسم امثاله من المطلق التي  
لا يعتبرها قيد ولا تميز من انواع الامتيازات اذا لا حقت فيه وتصادقت  
بان تصادقت اتحدت اذا لو اختلفت معتبرة فيه لتمايزت التعينات  
قد فرض عدمها في الاعتبار اما لو اعتبرت بحسب متعلقها لكانت تمايز  
واحكامها من المضادة والملازمة وتوقف البعض على البعض بك عكس ومن  
لوازمه ان يوجد الكل في كل متعلق لوجود اصلاً وان كان الباقي عند علمه  
احد ما مستهلك الحكم او مطلوب وضعيفة فلو لم يبق هذا السبب شيئاً أو لم يبق  
لا يرتضيه جمال الاصل فذلك لخصوصية الفروع والافعال نسبة الى الاصل  
المحيط بقتضيه كماله اذ ذاك الحكمة تقتضي ان يختلط بجماله جهله  
الصور العلمية من حيث التمايز العلمي متباينة وان كانت من حيث  
العالم متحدة ومن حيث العلوم مختلفة مثله حقة حقيقة المطلق مياينة  
للمقدمات من المباشرة الاولى وعلى ان يكتفى صفات الترتيب له على ان كان  
من حيث التحقق عينها فعند الجمع بين الاعتبارين يجمع بين الترتيب التشبيه  
ولذا اسال بعض طلاب الحقائق فقال هل هو مقيده ولا مطلق فيه  
في قول محقق وذي النزاع فقيه الظاهر انه محال عقله فالفرد به باي نوع التقيد  
فاجيب بهذا قد صح لا صورة التوحيد في الذهن كله في صورة التقييد  
والمطلق في الذهن فيسم لها هذا هو وجه صحة التقييد فالتساؤل وجوده ذاتي

بل

حكم

وان كان بينهما اعتبار  
التيقيد فمما لا بد

ويجوز ان يكون مطلقاً له  
ويحقق لوجوده بغيره بغيره  
ويجوز شياً واحداً

فيسمى وجوده المطلق  
بأنه لا ينفك عنه

بالفردانية وهو كما ان لا يزدوج بعدل أو نظير أو مثل  
او شبيه أو تذكر وجوده في مقابلته وجوده

بأنه وجود المطلق

الاسماء لا يكون لها وجود مستقل

ان يوجد شيء على التوحيد المطلق اذا كان وجوده عينه كالوجود يجب ما يصح  
 ثم على كمال الوجود لان الوجود اصل الكل وكما له بوجوده كالكل فيكون  
 الحاصل لا يسمى غيرا فثبت ان يرتبط بغيره من حيث ما يتصف به ولا يرتبط  
 من حيث امتياز به عنه وذلك جهة التعدد والتفصيص او التغير والحدان لا  
 من حيثما يتصف ذلك الغير به **اذا تحققت** فنقول للوجود المطلق اعني الوجود  
 بله شرط ان فهمت وميزت غير القسمين الاخرين وهو الوجود المخلوط اعني  
 الوجود بشرط شيء والوجود المجرد اعني الوجود بشرط اعتبار ان احدهما  
 اعتبار كونه وجودا فحسب من غير اعتبار التجريد والمخلوط وهو الحق سبحانه  
 والوجود الحق من هذا الوجه لا كثرة فيه لانها حكم التعدد وهو في صرافة التوحيد  
 ولا تركيب فيه لانه حكم القيد الداخل لا منه فعمل عليه بالاستغناء ولا نعت تعلق  
 بالمواظاة لانها من احكام القيد الخارج واسم ولا رسم لانه من حكم التعلق العقلي  
 او الغيالي الذهني لا نسبه ولا حكم لانها حكم التعلق بالغير ولا غير ثمة لانه  
 وجود تحت شيء غير معتبر فيه قيد لا داخل ولا خارج لان يعتبر فيه عدم  
 القيد **فان قلت** مفهوم الوجود كالكون له تعين في العقل والوجود صوفي وله  
 رسم وهو كما مر ما به الوجود ان فكيف نفى عنه هذه الاشياء قلنا قولنا هو وجود  
 للتفهم اذا لاكثر احاطة بالموجودات منه في العبارات ولا مفهوم متعين في  
 عقولنا مما يكون الوجود عينه وذاتية الوجود لان ذلك اسم حقيقي له والاكوان  
 متمايزا عن سائر المفهومات ولو في الوجود العلمي ومتعينا بذلك التعيين  
 وليس كذلك فانه بذلك الاعتبار عن كل نفس كما مرفى الاصل الاول  
 بل لا يمكن ان يكون له في علمنا النظري اسم حقيقي لان اسمه معناه فأي  
 به فهو صفة وصفية عين ذاته اذا اعتبرت فيه **فان قلت**  
 كيف يكون اسم عين ذاته وكما له الاسماء قسم كمال الذاتي وقسم الشيء  
 مباين **قلت** ذلك اذا اعتبر في الاسماء امتيازها النسبي وذلك من احكام  
 الا اعتبارا ثانيا ما في الاول الذي كماله فيه كماله نفس وجوده الذاتي  
 ذاته والتخليط من حيث **الثابت** له من نفسه لا من سواه وقد مر ان نقلنا من خصوصيات  
 عنه ان الكمال الاسمي ذاتي باعتبار الذات لعكسه باعتبار التعيين العلمي واي  
 كمال اعلى من الوجود الذاتي الوجودي الاحدي المحيط بجميع محتملاته ولذا

والفرد اسم لا اسم

وهو اعتبار التجريد من حيث ذاته والتخليط من حيث

كان جاني





اصابتها فهو جاهل بمباهت لا يعرف جهله وذلك لما في الاصل الثاني ان المتألفه والتضاد والمقابل  
 من احكام اعتبار القيود والمخصصات وموقوف في الاصل الاول ان احكام القيود تنفي وترفع  
 حيث عدم اعتبارها كما في المطلق فعند ذلك يصدق الكل عليه وتنص دقايه لان ارتفاع السبب  
 المنحصر بل يترتب من ارتفاع السبب فمن فرد عنه ان وحدة الحق سبحانه نفس كثرته  
 وبساطته عين تركيبه وظهوره نفس بطونه واخرية عين اوليته لانها اعتبارات تلحقه  
 بسبب ما يسمى غير اذ لولاه لم يلحق شي منها هذا كله لعدم تعيينه الخاص الوجودي  
 اذ هو حسب اعتقاد العاقل لا كما هو عليه في نفس الامر فله ينحصر في مفهوم ما مفهوم  
 الوجود والوجوده وتعيينه الشهودي لا ينحصر في شاهد ولا في مشهود بل ان  
 يكون ككافال والواجب ان يعتقد وعلى ما ارادة محال وان يظهر كما يريد لذلك  
 حيث سئل ما مراد الحق من الخلق قيل في جوابه ما هو عليه دون الحصر في الاطلاق  
 فيزاحه ويقابله التقييد ولا في التقييد فيقال له المينصف بالاطلاق والتجريد والتقييد  
 بعين ذلك التقييد اذ الاول قادم في جماله والاول في جهله او جهله وكل منهما اضطرار  
 في كماله فسميانه سبحانه اذ له الحق المحيط بكل حرف اي حقيقة شاملة للحقائق والذات  
 كما ان كماله مستوعب الاوصاف والكمالات واعلم ان المكاشف الحقاني في حقيقة العباد  
 يعلمها بلوازمها على نحو ما نعين في علم الحق سبحانه فيعرف ان كماله فيكم من الحقائق والبراهين  
 والاسماء الذاتية دلالات جلاله وآيات جلاله او مقتضيات كماله لا نفس فيها من تلك الحقيقة  
 اصله كما مر في الاصل الخامس فكل ما خفي عن المجاهدين حُسنه مما يوههم فيه شين او نقصان  
 والعقارب والحنازير والفاذورات فانه متى كشف عن ساقه اي علم علمه تفتش وشهود  
 ان كل وجود من حيث هو وجود خبير والعدم شر علم ان مرجع ذلك اليقين والنقص حجب الظلم  
 العدمية الحاصلة بعدم قابلية الحاصل لما هو خير منه فتمصل الدلالة على ان الحاصل لو قبله فوجد  
 الجواد المطلق الذي لا يخل فيه اصله فيضنه عليه نفية الاشعار بكمال الحق وهو التمجيد  
 وبان النقصان ليس اليه وهو التسبيح كما قال تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده <sup>عليه السلام</sup> <sup>عليه السلام</sup>  
 والخبر كله في يدك والتدليس اليك وعونه <sup>عليه السلام</sup> <sup>عليه السلام</sup> واعلم من هذا المشهد ذوق المجدتين وهو العلم  
 بالكل وجود الحق في الحقيقة اذ لا تعد فيه من حيث هو اذ التعد من آثار الخلق  
 وثمرات الدواب وهو هو آيا ووجوب الحق لا تنفع فيه ولا شئ بل كماله حاصلة  
 بالفعل دآيا فله اضافة الشين والنقص اليه من حيث هو بل من جهة ان المرتبة نقصان  
 امثلة كحكم بعضه او اختله وضعفه لا مقتضاه اولية الامر وعلية البعض الاخر

معكم من قعد التقييد  
 ككشف السابق كبرياءه  
 العلم او بما زعمه

فليكن يكون المشهد معصرا  
 جميعا اي من هذه الشهود

والا غير المتعين  
العدم في الحقيقة  
لا يمتنع على ان يكون  
بمعنى كماله  
ان كان له وجود  
لا يمتنع على ان يكون  
بمعنى كماله  
ان كان له وجود

علي ما ستعرف ان شاء الله تعالى فلهذا الذوق قلنا اذا ادركت حقيقة انصاف ما فيه شين ونقص  
التي سبحانه التي فيه صورة الكمال والذوق الاول قلنا وراي انه منصف اي مظهر مرتفع  
لجلالته بتسبيح والحمد بتحميده كل ذلك بلسان حاله ومرتبه وحكمه قال الشيخ  
رضي الله عنه في التفتيش كل نقص والمريشيد في المحكي معنوي كالجهر ويخبره أو ظاهر  
وكل قصور بوصف به بما يعوق عن التحقيق باوصاف الكمال انما ذلك من احكام امكانه  
وظلمة نسبة العدمية لما علمت ان مقتضى حقيقة كل ممكن ان يكون ذا حدين وجه  
الى الوجود ووجه الى العدم والوجوبان ذاتيان له ولهذا كان انفقاره الى المرجح  
ذاتيا له والمرجح هو الحق ولم اكمل الذي به هو ينبوع كل كمال فلا يصدر منه الا ما  
لغير المحقق اما قلة النقص وكثرتها فيحسب تعاضف وجوه الامكان التي توجب كثرة  
الوسائط وقلتها واما تعين درجات الموجود اشياء في الخسنة والشرف فيحسب قلة التسمية  
الفصلية للتقرب من درجة التمامية ونحسب البعد عنها هذا كلامه واعلم ان  
ما علم فيما مر سرائر الواحدية في الاحدية وقد قال الشيخ رضي الله عنه في النصوص الواحدة  
وصف التعيين لا المطلق المعين والواحدة ثابتة للحق من حيث العلم الذي لا يؤول الى الذات  
لا يغايرها الا ما يبره نسبية وبه وفيه تتعين مرتبة الالوهة وجميع المراتب والكمالات  
الذاتية التي لا يغايرها الذات بوجه تامع انه متحد اكنة المعنوية ومشرعا ثمر كلامه  
علم ان جميع الاسماء والصفات عند ومن حيث هو متحدة من غير وحده هي عينه  
لا منزله عما هو ثابت له من الاسماء الجلية ولا يتجيب عما ابداه بالاسماء الجلية ليكمل  
فان قلت فما يعين حجاب وعزته وغناه وقد سده قلنا هي امنا رخصته بكمال  
اطلاقه ووجوب وجوده عن كل شيء يفادها بافتضا حقيقة الامكانية عذمه  
والنقص والشين المبنيين عليه بحسب مرتبتها ونحسب قربها وبعدتها عن الحق  
كما مر وايضا عبارة عن عدم تعلقه من حيث اطلاقه بشي كقوله تعالى لا شيء  
ولا شيء معه وايضا عن عدم احتياجه في بقاء وجوده وتبكيه الى شيء مع ان لا تحقق  
لشيء بنفسه ولا بغيره الا به قال في النصوص رضي الله عنه ومجوع علم احتياجه  
الى الغير في الوجود والبقاء واحتياجه الغيب اليه فيها وهو معنى الالوهية واقول  
تعالى صر قول الشيخ رضي الله عنه ههنا على ما فهمت وحده الاسماء والصفات مع الذات وعدم  
التميز والاحتياج من حيث عين وجود الحق سبحانه والاحتياج والغنى من حيث التفصيل  
بالامتنان والعلل للحقائق ولا يتحقق هذا الغاية غموضه الا بتقريب ما في الشرح رضي الله عنه

به يعلم ان المطلق المتعين في ذاته  
لا يتصف الا بالوحدة الذاتية  
والمتصف بالاحدية السالبة  
لك اعتبارات هو التعيين  
الا ان لا المتعين به



ظهوره احتجاب وظهوره عين بطونه يستتركيب وجباب هذا هو العجب العجيب  
وهذا حكم شامل لكل ما في الوجود والمقابل اليه في نفسه والتاكيد اذ لا يحصى المخلوق عن جهة  
الامكان اليه هي محنة النقصان والتغير والحدوث **فان قلت** فمع امتناع هذه الادرار  
كيف صح للعقول ما سلم اليها من التنزيهات قلنا جميع تنزيهاتها من حيث اقلها سلبية  
لا تفيد معرفة كنه حقيقتها مع انها ولو بولع بأفقه ما في وسعها دون ما يقتضيه  
جلاله ويستحق قدسه وكما لم لتناهيها عنه واندر راجها تختم وكل ما تغرد من غير  
المتناهي فنسبته الي ما بقي نسبة المتناهي الى الالمتناهي ولا نه من وراء الحجاب بخلاف  
ما يدرك بالكشف لا وفي الالجاب **ثم نقول** منسنا تعلق علمه سبحانه بالعالم كما مر أنه علم  
نفسه وعلم الاشياء بعين علمه بنفسه وتحقيقه يستند على حقيقة العلم على ما قال  
الشيخ رضي الله عنه في النعمات **نعم** تتضمن التعريف حقيقة العلم **اعلم** أن حقيقة  
العلم بالشيء كان ما كان وكان معرفته موقوف على الاتحاد بذلك المعلوم والاتحاد بالشيء موقوف  
على ذلك كل ما يتميز به العالم على المعلوم فانه ما في الوجود شيء الا وبينه وبين كل شيء  
الشيء حقيقى يقتضي الاشتراك دون مغايرة وامور أخرى تميز ذلك عن سواه وقد ينضم  
الى هذا الامر الخفية مناسبات أخرى من حيث الصفات أو المواطن والنشآت أو المراتب  
والازمان وغيرها فاعلم أن حلة المجهل الانسان بوجوده ما لا ناهي غلبه أحكام ما به  
يتميزان ومتى ظهرت عليهم أحكام ما به الامتياز بالكنية كملت المعرفة والاصار معلوما  
من وجه أو وجوده ونأخو **فان قلت** فما سبب جهل الشيء بنفسه مع عدم امتيازه  
عنه **فنقول** اعلم ان تجلي الحق سبحانه ساري في كل شيء وليس منعينا في كل شيء ولا  
مشار اليه بأشارة عقلية أو حسية وهو سر المعية التي ذكرها الحق في كتابه المنزلة  
واطلع عليه الصفة من عباده فكل شيء فانه من حيث ذلك السر الذي هو سبب وجوده والعدم  
لم يمتناه ولا يتفقد باسم أو وصف أو مرتبة أو غير ذلك وذلك الشيء من حيث تعيينه  
وتعيين الامتياز اليه عقلا أو حسا جميعا أو فرادى لتكملة احكامه واعتبارات يقتضيهما  
لذا ان بشرط أو شروط حسب حاله ومرتبته والاحكام والاعتبارات المشار اليها  
تنضاف الى ما كونه إليها واحد أو سلب عنه من حيث اطلاقه وأهديثه وتنضاف الى  
سواه من حيث خصوصية ذلك الممكن تلك الاحكام والاحوال المختصة بكل شيء غير  
هي المانعة له من معرفة حقيقته بدون اللوازم **فجاء** غلب حكم الحقيقة من حيث حقيقتها  
أحكام لوازمها عرفت نفسها منعينة من حيث الامتياز الحقيقي الثابت بينها وبين الحق

كل وجود العلم والامكان والادراك  
التي بنفسه انما هي حقيقة  
ما علمه عن حقيقة نفسه  
المراد منه  
فما علمه انما هو حقيقة  
التي بنفسه انما هي حقيقة  
ما علمه عن حقيقة نفسه  
المراد منه  
فما علمه انما هو حقيقة

ما علمه انما هو حقيقة  
التي بنفسه انما هي حقيقة  
ما علمه عن حقيقة نفسه  
المراد منه



**فالمعرفة** بمرتبة الحق واحكامها تحصل للانسان من معرفة نسبتهم مرتبة من مرتبة الحق  
والاحكام بالاحكام فافهم هذا الكلام ويعلم منه ان بين جميع الاشياء سوا الهيئات مشتركا مطلقا غير  
متعين بوجه ما ولا ريب ان التجلي الالهي الذي في الاحدي قلما كان حصول العلم بالاشياء  
واذا لم يمنع مانع فالشيء الذي لا يشغله شأن عن شأن ولا يتصور في حق مانع ما يعلم  
بأحدية ذلك التجلي كل شيء بعينه علمه بنفسه أعني ذلك التجلي وما يعلمه على كماله مستويا  
وجوهه ومحتمله ثم فلا يعرف عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء **ثم نقول** وإذا  
تحقق أن علمه متعلق بجميع الاشياء من عين علمه بنفسه من حيث أحديته المتعظمة فان  
كما قال تعالى والله بكل شيء محيط قاله وأن الله قد أحاط بكل شيء علما فليعلم أن ظهور هذا  
التعلق العلوي أعني استجلاله في أحدية الحضرات الظاهرة في أنفسها كالحضرة الروحانية والمقام  
والجسم أنها هو بظهور نسب علمه فيها ونسب علمه لمخصوصيات العلمانية المسماة بالحاجات  
والغائب والاعتناء بها **قال** روي عنه في المصنوع هي فعمله في الغيب شأنه في الاشياء  
تعيينات التعقلات مؤثر تلك التسبب المسماة حقائق العلومات قلما أن خصوصيات الوجود ونسب  
شيء موجودات كذا كذا نسب العلم ومخصوصيات شيء معلومات لذلك قلنا خفيعة كل شيء نسب  
تعيينه في علم الحق تعالى **ثم نقول** ان الحق تعالى عالم بالاشياء في عدم شأنه في محتمله نسب  
المحتملة التي هي أكثر من العقلية والوهمية وأن كانت ما شئت رايحة الوجود متناهية  
ولأن مصدر كل شيء فيقتضيه كل شيء اما لذاته او لشرط او لشرط كما مر فيكون كل شيء  
لازمه أو لازم لا زوجه وعلما جوا فالصانع الذي لا يشغله شأن عن شأن والعلم بالعلم  
الغيب الذي لا يقوته لغناه الذي كما لا بد ان يعلم ذاته ولازم ذاته ولازم لازم  
جميعا وفرادي اجلا وتفصيله الى ما لا يتناهى وأبصار يعلم كل شيء على ما هو عليه وهو معني  
بشيء علمه للمعلوم لا وقوعه بعده مثله ما عينه الحق سبحانه تعيينا جزئيا عند شرط  
أو سبب أو علم تعيين مرتبته الكلية عند شرط كالنور في العلم بشرط طبع أو عند سبب  
طبع العلم بجماله وادراكه وان لم يعينه بشرط أو سبب فيعلمه بنفسه متى وكيف سأل  
حاصل علمه ان العلم الالهي الذي يتبع العلوم حقيقيا تفصيله حقيقته واستعدادها  
وشروط استعدادها ومرتبتها واحكامها سواء كان موقفا على سبب آخر أو شرط  
أو موقوف على واحد أو أكثر كما مر في شرح الارادة الذاتية الالهية العلم وتعلق به  
حسب تعلق العلم **ثم نقول** تظهر ما عينته الارادة ثم يتعين الكلام التوفيق في إجابته بينها  
بمقارعتها وهذا ما يقول العلماء ان التقدير الالهي يتعلق بجميع النظام الواقع من

وذلك والله اعلم اننا نتحقق بكشف  
جهاش الكنه التي تنزه الحق  
عنها من حيث وجوب

احتمال من الحضرة الظاهرة  
لا في النسبة الى لا عند انشائها  
الوجود بما هي ممكنة بل  
الظاهرة بالنسبة الى نفس الوجود  
فقط وهي حضرة آلهي

والمسببات فله وجه لا اعتراض الي هذين بان الامور الثلاثة في ان تدور وقوعه فلا حاجة الى مباشرة  
اسبابه كالدعوات والاعمال الصالحة في الاخرية والاسباب العادية في الدنيا  
وغيرها في الدنيا والافلا ينفع التبع في السبب <sup>هذا</sup> لا صيرتة النبي عليه  
عليه وسلم حين سئل بعد قعدة التفسير بقولهم فقيم العمل بان قال اعملوا فكل من حسن ما خلق  
أي اعملوا فربما كان حصول الثواب مقدر بالتقدير سببه العا دة الذي هو عملكم  
**فان قلتم** فاذا كان بعض علوم الحق سبحانه متعلقا بالعلوم بشرط او سبب  
كان علمه متجدا فيلزم كونه محل الحوادث وجهله ببعض الامور في بعض الاوقات  
ومستحيلة لم يحصل علم لم يكن وكل منها فادع في صرافته وحده ووجوبه وكلامه  
**قلنا** التعلق المخصوص من غير انه لا يتجدد له علم ولا يتعين في حقه امر يخصه  
فيه ولا حكم بعينه لا يلزم من التعلق الا زلي للسان الكلي بشوونه وحقائقه الجزئية  
الاضافية المشروطة الظهور بحسب اناتها المعينة حد وث التعلق لما مر من ان من  
زمانا ولا مكانا ويكون علما بجميع المعلومات تكون جميع الاناث والامكنة عند  
وكمرة محيطا بكل يعلم كل واقع فيها يسواها ولو احاطا على ما بينها من نسبة السببية  
او الشرطية او الوقفية او الالائية او الكيفية او غيرها فلا يتعين في حقه امر و آخر  
ولا حكم دون آخر بل جميع الامور حاصلة بشوونه بالنسبة الى انانية والتعلق بكل من حاط  
الحق سبحانه بتجزل واحد واقضا واحد وحكم واحد انما يتعلق حسب قابليات  
المتعلقات وشوونها الجزئية فهذا يحصل التوفيق بين قوله سبحانه في كل يوم عرفى شان  
وبين قوله تعالى وما امرنا الا واحدة كلمح بالبصر وهذا هو سر القدر وقد صدق الخبر  
الخبر **قال** رضي الله تعالى عنه في النفي في قالس العارضة الامور بالعلم والتدبير والتفكير  
بين اقلقتك المطالبات الالهية او الكونية خاطب وبك ناسرا بين يديهم بعض ما انعم به عليك  
لايجاد لا ولا محاجا وفلربا رب هذا الذي تراه في وتصدع مني ان كنت جاعله او منسبة  
في ذلك تنسبة الى لانه لا يمكن ان يصدر مني الا ما ودعته وخذنته في نسخته وجودي  
لا في الامكنة لنفسه نفعه ولا صورا الا ما شئت احاطته الى لما تراه وتريد ان كان  
الذي في ليس بجعلك مع شئ ان لا الاله غيرك فهو اذ في من مقتضى حقيقتي التي تعلق  
عليك بها اذ لا يحسب دون اثرها صلا متجدد من علمك فيها واذا لا يتكلمني ان تكون على  
خلاف حقيقتي ولكامها بالجعل وحقيقتي عبارة عن صورة علم ربي في ازلا وابد  
دون زيادة ونقصان وحكم وجوبه عار عن امكان بل اقول حقيقتي عبارة عن

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

صورة علمه بطلت ذاته اليه لا يتعين اطلاقها بوصف شئوي ورويت له في التفسيرين  
جاء بين هذه النسبة الاطلاقية المفروضة وبين صورتيه شئوي واحكامها  
اليه لا تنحصر ولا تتناهي والي هذا الشأن الجامع الاشارة بيني وبينك وهو اول  
مناجاة الغيب وتفرع منه اربعة تغاير من وجه ولا يغايرها هذا الشأن بوجه  
أبد اولاً يتفرع عنها الى ابد الا بد فهي هوم من كل وجه وليست هي هوم من كل وجه  
بل من بعض الوجوه حقيقة هذا شأنها كيف يحتمل ويصدق اسم الجعل قال قيل  
بلسان بعض الحكماء في الاشياء وان كانت متفرعة عن الشأن الجامع المذكور ولوازمه  
المذكورة فانما اصول ومقدمات وآبائات وأشباه الخطاب والصور الباقية  
والناسية من الاعمال التي بسببها تقع المعانيات وتتوجه المطالبات نتائج وقدرات  
فالمجمل فيكم ما ينشخص عمله وصنعة لم تكن له من قبل ذلك وصف أصله بل عندك  
قبل الحكم والقياس والوصف وخرج من كل صفة نقدية عن كل وصف الى ما  
كيفية وصنعته به **فأقول** فالصانع من الجمل حارفي بعد تعيينه فأصدره حكيماً مصبوحاً  
هل هو أمر وجودي مجعول في او هو شئ غير مجعول ان كان اسماً وجودياً فبمى قبله  
على هذا الوجه في كان منه ومنى ما تذكر في ويعود الكلام في المقبول به فخر ما  
وان كان شيئاً غير مجعول فما جليته فيه ولا مند وجه في تحته فانه من مقتضى حقيقة كونه  
وأبسط فذهب أي أكرم مثل هذا ممن لا يعرفه كذا يعرفه وأخاطب فيه بموجب الامر والحكمة  
أكرم هذا عندك وأنت أشهد شئيه وأرثنتيه ثم عرفته غير مأمرة شهود أو كفاها  
أن هذا اسر قد ركب وان المطلاع عليه غير مطالب ولا متجوع ولولم يكن الامر كذلك لم  
تظهر الفائدة في الاطلاع على هذا المقام ولم يتميز من شهد هذا وعرفه ممن لم  
يشهد ولم يعرف **وغاية** ما في البعب ان يقال ان الذي قلناه بلسان الامر  
والحجة والمعاينة والمطالبة والتوفيق والانداز والبشائر وغير ذلك هوم مقتضى  
حقيقتنا اليه لا مند وجه عن حكمنا في مقابلة ما افشنت حقيقتك ذكره وفعله  
**فأقول** فقد فلتجت حجتك فان البعض تابع لكل والفرع ظاهر بصورة الاصل  
وكذا قيل لنا فجد ادم فجدت ذريته ونسب ادم فنسب ذريته ولولا حوى لم  
تحن انتم زوجه فاذن لا مند وجه عن احكام الحقيقة ولا عدول هناك عنها ولا تبدل  
وقد هفت الكلمة ولزم الحكم وشهود مثل هذا ومعرفة والاصححج به يظهر  
مصدق في كل هوم يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون **ثم قال** رحمه الله عنه

قوله وهو اول مثله الغيب  
قد سبق في امثال الاصول  
ان الظاهر الجزئي من كل وجه  
والجزئي ليس هو الكل الا من  
وجه لتعريفه غير هذا  
الجزئي بخلاف العكس

قال  
عرف ما قاله المصنف  
لكن لم يذكر في قوله  
بوقد سبق في قوله  
بوقد سبق في قوله

ثم  
بوقد سبق في قوله  
بوقد سبق في قوله  
بوقد سبق في قوله

ظهرت

لا

في آخر ما في الوارد هذه ترجحة ضمنية ذكر بعض أسمايك إلى وانما يك على بلسان التكرار  
 والتذكر والاستيلاء لا اله الا له والاحتياج والانشاء فيحقق وحق ما تحب ان  
 ينقسم به عليك أو يتوسل إليك من اسمائك وصفاتك ومبدعاتك ومكنوناتك  
 ما علم منها وما لم يعلم ونطق عما سكت في حق التي لم أر مثلها ولم أسمع الا ما عرفت  
 عن ادلالى ورحمت عجزى واذا لالى الذي لا يعرفه غيرك اذ لولا ذلك العجز لانت  
 عن بعض مقتضيات حقيقة البعد الدائمة لبعض المراتب من بعض الوجوه ولبست  
 بما يناسب بشرط تضمنه رصاك الاعلى لا تمكث حقت الكلمة ولزم الامر  
 وغير الواقع عندك مستحيل وان فرض امكانه أو وجوبه والى ثم نقول  
 قد مر ان الكمال هو حصول ما ينبغي كما ينبغي وانما شأن ذاتى واسماي  
 وان كليهما ذاتان من وجه واسمايان من وجه وكل حصول تابع للوجود فمن كان  
 وجوده عين ذاته لزم ان يكون كماله التابع لوجوده بنفسه اما كماله الذاتى  
 فله هو واما كماله الاسماي فلانه لا زمر الاول لا اول لازم وهو العلم الذى  
 يلزمه القدم حسب الارادة لذا سري بعض العدا رحمة الله تعالى في التفريق  
 بين حصول الكمال في العلم والقوة والان الكمال الاسماي ذاتى من وجه كما مر وان يكون  
 وجوده بالفعل لا بالقوة لوجوب ثبوت التي لنفسه وبالوجوب لا بالامكان  
 لا متناع سلب التي عن نفسه وان يكون مترها عن الغير المعلوم والعدائات  
 وهو الغير بالحوادث المشهودة في الاوقات المحدودة كطرف عدم الامكان على  
 الحصول مثل السقم عقيب الصحة وسائر الاسماء الختم المذكورة في الحديث  
 والمراد الغير عليه وتحويل الازمنة فيه أمّا تحويل الحق سبحانه بكلامه الذاتى  
 في مراتب شؤونه واسمايه ومطاهره كنهان تعالى كل يوم هو في شأن كل لحظة  
 ولحمته في الى الى مظهر او كنهان فليس بممتنع والفرق أن الاول يقتضى التنوع  
 في ذاته وهو قادم في صرافة وحدته وان ين يقتضى التعدد في نسبة وإظهار  
 ولزم ان لا تحويه المحذورات ولو بوجه عظيم لا متناع ان تحويه الشا هي لا يتناهي  
 فلا يكون لتبديده سبحانه لان بدو من نفسه ولا تصونه لان بقائه  
 من بقاء وجوب وجوده وان لا يكون تكوينه اياها لاجب الى سواه في وجوده  
 أو بقاءه لانها ذاتان ولا في كماله لان لوازم وجوده الكامل في ذاته  
 وان توقف بوجه الشرطية على مظهر قابل واستعداد له فذلكم التحصيل

المستدعى لظهوره



خصوصية توجب الجواز المطلق لتوقف مطلق الفيعن عليه وان لا يرتد عليه تكوين الغيد  
 واللام يكن الجواز الكلي في الاذنه الغيد واذا كان توقفه على مظهر او استعداد  
 لتحصيل خصوصية الترجمة كان ارتباط الانشائية من حيث الوجه الذي يحصل منه  
 نسبية ونعوتية من حيث تعيينه في صور احواله الذاتية لا من حيث الوجود  
 والبقاء ولا يرتبط هو كانه بالانشائية حيث امتيازها بتعدد ما عنه لا ارتباطه  
 بالانشائية بما هو لها والمبارها وبسط الفعلي عليها وقد مر في امهات الاصول ان التأثير  
 انما يكون من حيث الامتياز والمناحية واذا لم يكن ارتباطها بها لاجل انها  
 في وجوده بل من انشائها عنها في ذلك لانه عين الوجود لزم ان يتوقف وجوده  
 الانشائية على اصلها عليه اذ موجوديته كل موجود بالوجود ولا يتوقف وجوده  
 عليها لانه ذاتية ويكون متغنيا بحقيقته عن كل شيء وان افتقر في تعيينه  
 الاشارة الى حقائق الاشياء او ظهور انما كان بالشرطية لا بالعلية كما يقتضيهما  
 اليه كل شيء في وجوده ويلزم ان لا يكون بينه وبين الانشائية نسب لغناه  
 الذاتي عنها الا انشائية الذاتية الانشائية بتعلقاتها كما قيلت بحسب اوقاتها  
 المعينة فان قلت فعلقة الغاية لما كانت ثابتة ان لا وهي كما ينبغي افاضة  
 نوره الوجودي ينبغي ان لا يكون بين الغاية والمفاضل حجاب قلنا لا يجب ان لا  
 بالغاية وتلبس الاسماء بالشيء وتغيير التعينات والتعدد ذات التي هي نسبة الموجود  
 موجودة حقيقة كما مر في نقله في اخر النصوص وكيف تكون هي الموجودة وهي الغاية  
 الغير المجعولة لعدمه وانزاعه لا يكون وجودا ولا يعتبر موجودا اما لم  
 ينضم اليه الوجود اما ذلك الجذر وانما الغاية قريبة ودونه كما لا يدرك البصر  
 السماوي ونفس الحديقة والعقل الاستيعالات الجزئية المراجعة واما لفرط غزوه وغلو  
 كما لا يدرك البصر قرص الشمس في غايته نورها لا يتغير فيه سواد او طم مع  
 انه منبع الانوار والعقل حقائق الانوار العالية من الارواح والنفوس وقد مر  
 من ان تلك الغائية فسر هالكها بالعلم الاولي الفعلي المتعلق بالكميات كليات والجزئيات  
 كلياته وليس بشي اذ العلم الفعلي ليس هو الموند بل هو ما لا يكون مستلبا من الجبر  
 فانه من حيث هو علم حاك وتابعة للمعلومات كلياته كان او جزئيا والنسب العلمية  
 لا تشخيص كما علم وليس علم فلا يلزم من تغير النسب تغير الذات وفسرها في ثبات  
 رصده تعالى في رسالة القضاء والقدر ان الغائية الانشائية مجعولة وليس بشي

يعني ان غناه اذ انما حاصرا غنا ذاته  
 وتبينه الاصلية ويغني ان غنا  
 ذاتية ان افاضته الوجود لا اعلة  
 كل جبر قبل من قبل رده ولا اعلة  
 والتوقف على القول لا في نفسه

هكذا في الاصل  
 وعلته  
 والاعقل لا وكذا  
 ثانيا في  
 ما في الاصل  
 ما في الاصل هو العيني ووجهه منته هو قول  
 ونفس الجذر في عطفه على البصر وكذلك العقل  
 اي كما لا يدرك نفس الحد في العقل  
 الا سبب الاثر وكذا العقل في ثباته

لا يدرك البصر  
 لا يدرك البصر  
 لا يدرك البصر  
 لا يدرك البصر

فان الظهور التفصيل ليس بازي <sup>وأيضا</sup> نعين الاحكام من خصوصيات الكائنات واحكامها  
 كما مر من الحق من حيث هو لان شانه الفيع والظهور موافقا لنسب علمه <sup>فالحق</sup> ان عنايته  
 وان فسرت بوجه آخر <sup>فما</sup> حقيقة عندنا <sup>فما</sup> انه نور الوجودي على من انصبغ في مراه  
 غيبه وحضرته العلمية صورته التي هي نسبة معلوميته واستعد لقبول حكم اليجاد  
 ومظهريته لكن بحسب ذلك الاستعداد اذ باعتبار شغفه حصته اليجاد فهو كانه من  
 حقيقة الغيبية واطلقه الذي الذي ليس ككلمة شي <sup>ولان</sup> كان من حيث تعلقه بالكائنات  
 واقفا رها اليه في الوجود وتوقف خصوصية ظهوره في كل مظهر على نسبة معلوميه  
 عنده هو السميع البصير فالاول بظاهرة تنزيهه يتضمن التشبيه بتصوير المثلية  
 اذ الكافي غير زائده والثاني بظاهرة تشبيهه يتضمن التنزيه بالخصوص <sup>فان حقيقة</sup>  
 والبصر ومطلقه <sup>فان</sup> بل عينه في النظر الشايع كما مر في <sup>اوائل</sup> الكتاب ومن <sup>الكتاب</sup> الثاني الاشياء  
 ههنا الى الغيب وافسام التنزيه <sup>اما</sup> الاول فقال <sup>الشيء</sup> رضى الله عنه في النعمات الفيع <sup>الاول</sup>  
 من الحق الى المسمى غيرا عيانا عن صورة صفته الكلية سبحانه وذلك حكم من آيات الكمال  
 الذي في مكان كمال كل وعاء هو بآثاره واكمليته بما يفيض منه بعد الامثلة كذا كذا الفيع  
 اليجاد <sup>وي</sup> كمن تجل ذلك الحجاب عن الظرف والمظهر فيه فالامثلة هناك عبارة عن الغيب  
 الذي من حيث وجوب الوجود وعدم الحاجة الى السوء وعن سر الصمدية فانه لا يظهر  
 في الحصر ولا عوز ولا فراغ <sup>فان</sup> كمال ثان وهو الكمال الاسامي والصفات فانه مقرون  
 بالوجود الفاعل على الكون بموجب الاكليم فاليجاد ثم كماله لان اليجاد مظهر للكمال  
 كمن سبحانه فوجد له وجودا <sup>فان</sup> الاسامي <sup>فان</sup> لم ينعش له سبحانه من حيث عينه في حصر احواله  
 الذاتية <sup>فان</sup> الاسامي والصفات وموجب اختلاف ظهوراته وتنوعاته هو احكامه وحقائق شهوره  
 التي اشتملت عليه <sup>فان</sup> انه تتركلامه <sup>واما</sup> الثاني فيعلم ان التنزيه الالهي انواع ثلاثة عظمى  
 وشرعى وكشفى <sup>فان</sup> <sup>الشيء</sup> رضى الله عنه في النصوص اعلم ان ثمة التنزيه العظمى هو تمييز الحق  
 عما سواه بتوحي بالصفات السلبية <sup>فان</sup> راعى نفايه مفروضة في الالهة <sup>فان</sup> غير واقع في الوجود  
 والتنزيهات الشرعية ثمرتها في التعدد الوجودي والاشتركية مرتبة الالهة وهي ثابتة  
 شرعا بعد تقرير الاشتراك مع الحق في الصفات <sup>فان</sup> اليوتية <sup>فان</sup> المشابهة <sup>فان</sup> المساواة <sup>فان</sup> واليه  
 بقوله تعالى خير البرية وخير العاقلين واحسن الخلق وارضى الله ابراهيم وادخله في  
 واما تنزيه اهل الكشف فهو لا يثبت الجمعية مع عدم الحصر <sup>فان</sup> وليست احكام الاسماء بعضها  
 بعض فانه ليس كل حكم يصح اطلاقه بل من الاسماء ما يستحيل اطلاقه <sup>فان</sup> بعض الاحكام <sup>فان</sup> وان كانت

اذ لا يظهر في الوجود حكمه في علم  
 وايضا لا يصدق فيه اذ لا يشر فيه  
 كل شيء

ما ثبت لاسم آخر هذه الامور في الصفاة ومن شرات التنزيه الكشي في السوي مع بقا الحكم العرفي دون  
 فرضه بمعنى سلب او تعقل كذا يعطى الى الحق باثبات مثبت والى العلم واما على الاعتبار الثاني  
 وهو تعلق الكائنات وتكثر نسبه بافتقار الممكنات وتدليه بشروط نورانية على اعتبار الوجود  
 فمبناها ايضا اصول ان التعلق والافتقار نسبه ولكل نسبه تعلق بالنسب بين فيجوز ان يكون  
 لها باعتبار تعلق كل من المنسبين اسم براسه كما في النسب بين الموجب والموجب باعتبار  
 الفاعل اي باو باعتبار المفعول وجوبا وكذا التبريد والحرارة فكل الابداء والوجود الاضافي فكل  
 بعد في نسبه بمعنى الوجود الحقيقي باعتبار اصله الاحد وبحمل الاطلاق حقا وباعتبار التميز  
 والتكثر الطاري والغير للموالي او المتوارى خلفا قال الشيخ الكبير رحمه الله عنه فالخلق خلق بهذا  
 فاعتبروا ليس خلفا بهذا الوجه فذكر واجمع وفرق فان العين واحدة وهي كثيرة لا بمعنى ولا  
 ثم ان الامر العدمي الاعتباري يجوز ان يفيد احكاما خارجية كالخداة لضموم المقابل  
 من الاجبار والاجتماع لفترة احاد العسكري والوتار والهيئة الكرسي والبيت والجدار ومنه  
 ما مر من اجتماع الهموي والصورة المعنوية المحسوسه الاجسام وغيره في الانوار فيجوز ان يبلغ  
 تصانيف التعيينات المرجع لتخلف احكام الامكان حدائش التعدد الحسي في ثالث الدائبات  
 والاطوار وذلك لان الاجتماع على انه مظهر للجمع الاحد الاجل الذي به الظهور والانعزال  
 كما قاله في الجمع حاد لا وجود لعيده وله الحكم ليس للاحاد يفيد مئذ اراس سر التكبيل الذي  
 به امتزاج النور الاحد والظلمة الاحادية على بساط الانوار محتدلا بين الشريط والابواب  
 كي يدخل تحت احساس العواس الضعيف من الابصار والاسماع في نسبه نور الشمس الى عين  
 الغاف فيش ونور السراج الى عين الاعشى فينبه على اعتدال المقدار في رتبة المراتب  
 وقوت من جهة اشراط كازايد ايا كتاب احدي ذوات المعرو لا يورث في ذاته غير التقيد  
 والتعين للظهور من الجوى والخلود والاتحاد مع العلوي كما في ابعاد الزاوية بصرات  
 فتنبه في ذاته على كماله الاحد الاطلاقي ويطرأ لوانم التعلق واحكامه من حيث تعينه الالهي في  
 يكونا برزخا بين حكميهما المتضادين وجامعا بين كل مختلفين وتارفا بينهما بالاعتبارين  
 وكل ذلك باقتضا ذاته اما به واسطة شئ او بواسطة صفاته وما يتعلق به من مظهراته  
 فهو المفيض للكل ولا يبسط تجليه والى احد له احدا بارئ في حكم تدليه والى الحكم  
 مشيئة ومحبة ومفهور قبضته وبطنته قال الشيخ رحمه الله عنه في النفس المحضات  
 الكلية التي ينتهي اليها المحضات هي ثلاثة الصورة الالهية التي لها الغيب والمصورة الكونية  
 التي لها الشهادة والسر الجامع بينهما وكذا الامر الكلي في قسم يخص الحق وقسم يتفرد به

اشراط الظلمة المبتدئة خلقها  
 تمثيل صريح لعالم المثال  
 الذي هو مجمع الاعلان والاسرار  
 ومقتبسة الكليات الكبار  
 مثل هذا التعلق لما مر

الكون وقسم يشترك بينهما ويتبع في المقام الثاني الذي هو المبدأ الجامع فما يخص الحق أما  
 ثبوتية أو سلبية فالثبوتية لا طائفة الوجودية والعلمية وتقدم وجوده على كل متصف بالوجود  
 وأولية الإرادة والطلب وقبوله في كل وقت وحال ومظهر ومربية كل حكم بحسبها والمجموع  
 وجوب الوجود وجوب الشئ على الدوام والسلب يكون من حيث لا يتقيد ولا يتغير ولا يتحصر  
 أولية لوجوده ولا يحاط به فهذه من مقتضيات ذاته لأن تعرضه من حيثها المظاهر  
 وما يخص أكثر من عدم كل من المذكورات وأنفاده بوجوب الثبوت دون وجوب الوجود كالقوة  
 وتقلب الأحوال عليه بخلاف الحق سبحانه فإنه يتقلب في الأحوال <sup>والمسوق القسيمي يبدو</sup>  
 في البرزخ الأول ومشاركة ذات وجهين باعتبارهما نفساً نسبتهما إلى الطرفين كمن ثبوت الحق  
 بنسبة الاشتراك مما اقتضت ذاته قبولها بهذا الشرط وقبول كل حكم من أحكامها <sup>شرايط</sup>  
 واعلم أن المنجد مظهر تلك الأمور ومعوقتها لا ثبوتها في عالم الأعيان الثابتة لمن يتدبر  
 أو يفهم من أنفقت عنه لا ثبوتها وتعيينها لا يظهر إلا في العالم المذكور الفاضل من الغيب والشأ  
 قائمت للحق وبغيره كان ما كان هو ما اقتضت ذاته من ثبوتها لا وكذا الثابت نفعه <sup>شئ</sup>  
 أعلم أن لهذا البرزخ بين العيان ما امتاز به الحق عن الخلق فلم مرتبة الغيب والصور  
 المحض ومن شأنه أن يدركه ولا يدركه والقيام خلق مظهرية السابقي والعبادات النهار  
 والتي لا الأولية وأما المحصورة أكاديمية فالظنة المنبهة على مرتبة الامكان والعدم المقبول  
 ومن شأنه أن تدركه ولا يدركه بها ولا من العبادات اليلينية والتي لا الآخرة ومن  
 بحق مظهرية المفاصل العلمية الظاهر وأما البرزخ المنعوت بالعباد السبع بالعاضد شأنه أن يدرك  
 ويدركه وله من العبادات الجامعة كالغروب والصبح وما لا يتقيد بأولية ولا آخرة ومن  
 الورثة القايمة في الله وحق مظهرية المفاصل أكاديمية المفتحة القيام في الوسط الموقر كل  
 ذي حق حقه كونه الذي أعطى كل شئ خلقه **فهذا** مقام الفردية الأولى الذي وقع  
 الأناج والشمائل بالنگاهات للغة تدركها إذا **خفف** وقد مر أن أول  
 لوازم الوجود من حيث الألوهية العلم فإن الحياة بشرط لا علة وتتبع نسبتهما  
 بالعلم وأخرها الكلام **فنقول** متى أدرك الحق غيره أو شاهده غيره أو خاطب أو خاطب  
 فليس ذلك من حيث هو في مرتبة نفسه أذ بها عزته ولا بنسبته باطنية لأنها تتشبه الغيب  
 كالبسط بل من وراء حجاب عزته التي في تلك المرتبة بنسبة ظاهريته وحكم تجليته في منزلة  
 تدليه لا تخفى تقصته إلى رتبة تعالیه وتلك النسبة الظاهرية ثابتة من حيث اقتران  
 وجوده التام إذا انقصنا في نفس الوجود محال بالممكنات أي خلقاً يقاكن لا ظاهراً واحكاماً

سال  
 بسم الله  
 تخلص



أو باعتبار الملكيات الظاهرة وهي آثار العقائد التي هي التعيينات وذلك لما مر من أخذ  
منه المخصوص أن نفس الحقائق لم تظهر ولا تظهر أبد الأول حيث شرقي نور  
أي نسبة ظهورها وإظهارها على أعيان الموجودات لا على حقيقتها كما ليس اعتبار تعلقها  
بالغير غير ذلك المذكور من نسبة ظاهريته من الحقيعية المذكورة في الحق سبحانه من  
الوجه التعلق الظهور إذا نظر إليه تعين وجوده مفيداً بأنواع من الفيض لا  
بالصفات اللازمة لكل متعين من الأعيان المطلقة لكون تلك الصفات نسباً مخصوصة  
علمية جماعية وأدب وهذه هي الحقائق المتبوعة وذاتها المسماة عند المتكلمين بالصفات  
التقسيمية والبنائية تبعها إلى وجه من الحقائق الأصلية سواء كانت عوارض شاملة لغيرها  
أو خواص غير شاملة أو مشروطة بأمر منها والثالث بالاثبات والتبعية لأحكام الاسم  
الذي هو من أسرار الحق سبحانه تلك الأحكام أو كالاتي في مظهره وهو  
روحها والرابع بالتراتب وقد مر تفسيرها والمراد من تفسيرها في حق الله عز وجل  
التفسير لمواضع تعين الشكوك وتفسير الفناء بها يظهر به نفس الشيء وأقول  
فسر روحاً من حال التي بها يتلوه به ومقامه بما جعل ويبر عليه ومكانه يستقر  
مديته هو متغير ولا ريب أن لهذه الثلاثة أيضاً مدخل في تعيد الوجود وكانها لم  
لم يذكرها أذ ليس المراد استيفاء وجود التعيد بل التمثيل ببعضها ثم ذكر  
التعين والتشخيص ليس خلقاً وسواء وسنذكر سره عن قريب إن شاء الله تعالى فنشأ  
إلى الوجود إذ ذلك التعين حاصل ومعتبر كل وصف من أوصاف الموجودات  
يخوفاً لله قوي أيديهم بعد قوله تعالى أن الذين يبايعونك انبأ يا محمد الله  
ويسمى بكل اسم من أسماءهم مخوفاً ومريم أدر ميت ولكن الله ربي وقيل كل حكم من أحكامهم  
مخوف منته فلم تعد في وتنفيد في كل مقام بكل رسم مخوف للبلزك حتى نعلم الجاهدين  
ويدرك بكل مشعر من بصروهم وعقل كائناً ما رايت فيها الأوزان الله فيه بعشر  
أو قبله وذلك بعلمية الأودية أو بعده بشوحيذ أكثره أو قربه النواقل وكل هذه  
الانضيمات السريانية بتجليه الأضواء الغير متعين في كل شيء وهو نور الله الذي  
المقدس عن التجدي والانقسام والخلو في الأرواح والاجسام كما تقدم في الأصل  
ثم أقول لا مندوحة في تحقيق الوضع عن قواعد ذكرها في وجهه من في التغير  
لتحقيق التعين وأحكامه وأقسامه أن مبدأ تعين جميع الموجودات مقام أحدية  
الجميع الذي ليس وراءه اسم ولا رسم تعين الاسماء من هذا المقام بحسب أحكام

التي يشتمل المقام عليها وهي الاسماء المنسوبة الى الكون سبعة في مجلي الكثرة ولحاكامها يتلشى  
 العقول النظرية وتعين عن درك سر الوحدة والحد المستحق فيها فتجيب عن اضافة احكامها  
 الى الحق المنع عند هاج انها ترد باحكام الكثرة عليها ولا تدرك سببا نهائيا تشهد الوحدة  
 الحقيقية التي لا يقابلها كثرة بل نسبتها الى الكثرة والوحدة العلوية عند المجوهرات  
 السوية ومنبع لها ولا حكامها مع عدم التقيد بالمنهجية أيضا عن عقولية النسبة الجامعة  
 لاحكام الكثرة من حيث وحدتها حقيقة العالم وتبين الحق من تلك الحقيقة الجامعة وجود العالم  
 اذ وجود كل شيء تعين الحق من حيثيته فالوجود تعين شؤونه وهو الشؤن  
 من حيث تغلبته في مثال ذلك وبه للثلاث على تغلب الواحد في مراتب الاعداد  
 لاظهار اعيانها ولاظهار عينه من حيثها فوجد الواحد العدد وفقر العدد الواحد  
 حقائق الاسماء والاعيان عين شؤونه التي لم يميز عنه الا بمجرد تعينها من حيث  
 هو غير متعين في الوجود النسبي الى الحقائق عبارة عن تلبس شؤونه بوجوده لا تعدد  
 شؤونه واختلافها عبارة عن خصوصيات المستجبة في غيب هويته ولا مرجح لتلك  
 لانها غير محولة كل ما يرى ويدرك فهو حق ظاهر حسب شأن من شؤونه الفاعلية  
 وتعددها ظاهرة كما لاجديته في نفسه وانظر الى احدى الصورية الجسمانية التي تدرك  
 بصرك وكون الفواصل المعقدة لطلق الصورة الجسمانية امورا غيبية غير مدركة كالخفى  
 الفاصل بين الظل والشمس والسواد والبياض والصلب والرخو وكل برزخ بين امرين  
 مميز بينهما يرى حكمه ظاهرا وهو غيب لا يظهر الاوان الفواصل البرزخية هي الشؤن  
 الالهية وذكر من انه عنه في حواسي تفيد ان الوجود كما انه من حيث حقيقته  
 واحد غير منقسم فذلك من حيث صورته واحد مصمت والفواصل المعقدة هي  
 الوجودية المشهودة لكل على قسمين قسم يعلم بأولي وهله تعدد رآه كالفاصل بين الظل  
 والشمس وبين الالوان المختلفة المتكصفة وقسم يظن فيه انه مؤني او مدرك كالميزان  
 من لطف وكثافة ولين وصلابة وحرارة وفي الحقيقة لا فرق بين القسمين في انها معان  
 مجردة يظهر أثرها لا عينها والظاهر ليس الا صورة واحدة لا تحكم عليها بالانقسام الا  
 حيث احكام هذه المعاني المحدثة للتمييز في الامر الواحد الغير المنقسم في ذاته بتجزئته كالقوى  
 مستنورة والفواصل برزخ معقولة ذات احكام مشهودة من حيث التعيين في  
 انفسها ما غلب عليه حكم الروحانية ومحمي الظهور كالعروش والكورسي وما غلب عليه  
 الجمع كما لا يظهر التفصيلي آخره كالمولدات الثلاثة والوسط الذي تفرع منها ثلثون

مشتملة على درجات لكل منها اهل كالسماوات السبع والاسطقسات الاربع  
 والظاهر بصورة الكل في المقام الاجدي الذي لا يتعين قبله اولية ولا غيرها هو  
 الانسان وله المآة الشئون على قسمين تابعة ومنبوذة فالتابعة ايمان العالم والمنتزعة  
 قسما تامة الجسطة وهي اسما الحق وصفاته وغير تامة الجسطة وهي احساس العالم واسم  
 والانه وان شئت سميتها الاسماء الثلاثة التفصيلية وفي التحقيق الاوضح الجميع  
 شرونة واسما ومن حيث هو ذو شرونة فله تعلط امهات الشئون والاعتبار  
 الاصلية فيسبح الحق سبحانه باعتبار معتبراته نعينه الاول بالحال الوجودي لا باعتبار  
 ظهوراته التفصيلية واحدا وباعتبار ظهوره في حاله تسلم نبعية احواله  
 الباقية اذا ما وباعتبار نعينه في سائر الحاكم على شرونة القابلة منه آثاره الله  
 وباعتبار انبساط الوجود المطلق على شرونة انظاره بظهور الرحمن وباعتبار كونه  
 مخصصا بالرحمة العامة كل موجود رجحا وظهورا من حيث الحالة المستلزمة الاطلاق  
 على الاحكام المتصلة من بعضها الى البعض تأثيرا وتأثرا وسبا وسببا وغيرها يستلزم  
 فهو من تلك العينية وباعتبار كونه مدركا نفسه وما انطوت عليه في كل حال في نفسه  
 على وباعتبار سر بانه الذي الشرح من حيث النزاع عن الغيبة ودوام الادراك  
 في حيا وباعتبار الميل المتصل من بعض الشئون بسواها وبالعلاقة بالرحمة  
 الظاهر والتخصيص الثابت على شئون اخر مريدا وباعتبار ظهور امره في احواله بتبليغ  
 بتعظيم التخصيص المذكور قادرا في نظم هذه الشئون امر الوجود وارتبط وزهو  
 الباطل وسقط **ثم نقول** وكل ذلك الجملي واقترا وجوده بالممكن بالبدلي  
 وتعينه متيدا بالصفات المظهرية وتعدده بالتشخيصات الخلقية في احب وكيف  
 وكلها بالحجة الاصلية السارية والمنشئة الذاتية الازلية الجازمة فلهذا من الكلام فيهما  
 المحجة الاصلية فيجمل ما في قوله عطا الله عليه وسلم في جيبه ان اعرف **قال**  
 ابن رضاه عنه في الفلوك **وقال** كانت شرونة ذاتية وكان الاستجلاء التام للذات  
 لا يتحصر الا بالظهور في كل شأن منها بحسبه وروشه نفسه من ذلك الشأن  
 ويعتقد انما يقبل من اطلاقه توقف كما الرؤية على الظهور في جميع الشئون  
 ولما كانت الشئون مختلفة وغير منحصرة وجب دوام تنوعا في ظهوره سبحانه  
 لاني امد فكان حلا الى ابد الابد **واما** المشقة الذاتية فهي الاختيار والنايات  
 الحق سبحانه **قال** الله صلى الله عليه وسلم في النفي اختيار الحق المشهود في الشئ ليس

على التوجه المتصور في اختيار الخلق الذي هو تردد واقع بين امرين كل منهما ممكن الوقوع  
عنده فينتزع عنده أحدهما لزيد قايده أو مصلحه يتوفاها فمثل هذا يستنكر في حق  
مبني أنه لا نه احدي الذات واحد الصفات وأمره واحد وعلمه بنفسه وبالاشياء علم  
واحد فلا يصح لديه تردد ولا امكان حكمين مختلفين بل لا يمكن غير ما هو المعلوم الراد  
في نفسه وليس هذا من قبيل الجبر كما يتوهم اهل العقول الضعيفة اذ ليس ثم سكون  
فمن الجبر فان توهم متوهم ان العلم هو الجبر لانه لا يمكن خلاف متعلق فلنا العلم  
كاشع لا موثر وتعلقه بالمعلوم انها هو محجبه فان توهم متوهم غير انليصوره بين  
على نفسه لا على الحق اذ يستحيل ان يوتر في ذات الحق شي بل يستحيل في التحقيق ان يوتر شي في ايضا  
وبغيره من جهته ما يفاده ولو قيل به لزم ان يكون الحق موثرا في نفسه فاعله وقابله وقيل الحق  
في مشد التوحيد وعند المحققين من اهل النظر عيه انه فيكون جابرا ومجبراً فلم يكن واحدا  
من جميع الوجوه فلا اختيار الا لاهي انما هو بين الجبر والاختيار المفهومين للناس وانما معلوم  
سما قدر وجودها اولم يقدر مرتبة في عرفة علمه اولا وابد امرتبه ترتبا لا اكل  
منه في نفس الامر وان حقي ذلك على الاكثرين فالاولوية بين امرين يتوهم امكان وجود  
كل منهما انما هي بالنسبة الى المتوهم المتردد اما في نفس الامر فالواقع واجب والمستحيل  
الوجود وان حكم المحجبه بامكانه هذا اما قاله فان قلت قولنا من اجب وكيف شامع  
بامكان ان حب الواقع المعين ولا يحب وان يشاء ولا يشاء وان شاء بكييفية أخرى وقد استدل  
في شرح الفروع في حق الله عنه للتعصيدة بقوله تعالى المر تر الى ربك كيف مد النظر الى نظر  
الكثيرين على الكونيات ولو شاء جعل ساكنة ولم يمد على ان الحق لو لم يشأ الحال العالم لم يظهر وكان  
له ان لا يشأ ان يظهر وتحقيق النفي لا ينافي سببه قلنا ان لم يشأ لم يقع صحيح وقد وقع في الحقيقة  
ما لم يشأ لم يكن ولكن صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم او امكانه فلا ينافي فيه قاعدة الایجاب  
عن الاختيار والجزم المذكور فقولهم في الایجاب الكلي للعالم كان له ان لا يشأ ان يظهر ما لم يكن  
الجبر المتوهم للعقول الضعيفة واما لانه سبحانه باعنا وذات الالهية غني عن العالمين  
فلا يوسل مثل اختيار الاعتقاد في الجبريات في حق سبحانه فذلك باعنا وتعلقه مبني نه  
بالعالم وظهور اناره في المظاهر الجزئية وافتاده اوصافهم اليه كما ذكر ولا يبعد ان  
يحمل كل ما هنا على ذلك اما تحقيق النفي فيكون عدم الجبر بنسبته وحده الصفة  
وعنه انما هي العالمين ويكون جزية الاختيار لاحدية أمره الكمال وجزية علمه  
التشامل وتحقيق الفرق بين الاعتبارات ما اشار اليه الحق رحمه الله عنه فيه ان الحق



نسبة الوحدة الصرفة والسما والاسم غني عن العالم ونسبة التعلق بالعالم وتعلق العالم به  
من كونه اليه لا من حيث محقق ذاته ولا كالتعلق والايدي عبارة عن تجلي سبحانه في الماهيات  
الغير المجموع التي كانت مرآة لظهوره ظهور الاختيار واخترت فلم يدرك المجموعون غيرهم  
بهم فلما سمعوا ان له نسبة الى الحق ولم يحفظوا باي اعتبار يوجب اضافته اليه نسبة على نحو  
ما يحفظونه في انفسهم وانما يمكن اضافته هذا النوع من الاختيار الى الحق وجبها اخرى  
احدها من حيث مرتبة احديهما جميعا في بان له سبحانه كما لا يستوعب كل وصف  
ويقبل من كل حاكم في كل مرتبة كل حكم لانه المعنى المحيط بكل كلمة وحرف ومنطوق وظرف  
وكل ظاهر وباطن نسبي او صرفي والى ان نسبة الماهيات الغير المجموع الى الوجود الوجود  
نسبة للرأي الى ما ينطبق فيها ومن شأن المتجلي ان يظهر بحسب المتجلي لا بحسب فاذ تجلي  
الحق في امر ما او حضرة او عالم لزمه احكامه وامكن ان ينسب اليه سبحانه او صفة لا تملكها  
من حيث ذاته بل من حيث تجليه فيما تجلي فيه ثم كلامه **ثم نقول** لما تحقق في امكان  
الاصول ان الحق سبحانه في كل مع انه قابل لاحكامه مطلق وغير متعين في نفسه بل وفهم  
ان جميع الموجودات كصوره واحدة مفصلة لذلك المطلق الموجود بنفسه الغير المتغير  
ينبغي منه في لوازمه ان يكون الحق سبحانه في كل وقت وحال هو الذي بل حكمته شبيه  
الاطلاق والتفصيل ونسبتي الوحدة الصرفة والكثرة المظهرية او نسبتي حضرة  
الوجود والامكان كيف قلت لا غيره اذ هو الذي يظهر في صور وشؤون واحوال  
في حال كونه مظهر الغيب ذاته بكمالات وحدته واطلاقه **ولكن** كليات بعضها وان  
لان لازمها الحق والافتقار وتنافي اللازمين ملزوم تنافي الملتزمين لكن التضاد  
حكم الخصوصية بالقيود او بعدم كما مر فانزله عنهما قابل لهما وقبول لهما بهذا  
بمعنى انه لا يامر رأيد وان كان حصول احدها وهو حكم الاطلاق باحدية والاخر وهو  
حكم التقييد بواحدية اي بواسطة الحقائق الكونية للتناثر والنسب الاسماء الالهية للتناثر  
كان قابلية الانسان لتخصه ككتابة ذاته وحصوله **على هذا** فذا ان سبحانه  
وهو الوجود المطلق هو الجامع بين كل امرين مختلفين جبا بالفعل ونسب لا متحقق  
فهو الغائب والظاهر والوارد والصادر والاول والاخر والظاهر والباطن **وعلى هذا**  
فله من جهة جمع بينهما احكام اذا شامية ذاتية ظهر في صورته وان لم يشاكل  
يظهر وقد مر تحقيق معاه بوجوهه ثم نشخص بصورة لاتنا في اتصافه  
بسيادة الصفة من حيث كان الاصل وجوده الذاتي وعزته الاحدية وقدمه

المتجلي

وان كان الاحكام من حيث  
البطون والتجيبات على القوة

الاطلاق

الاطلاق لا ينافي ظهوره بغيره الاشياء واطلا رتبته بها وباحكامها علوه من حيث هو  
مرتبة واطلاقه عن كل الفيود وغناه بذاته عن جميع اوصاف الموجود بل هو سبحانه المحيط  
بجميع الحقائق سواء تماثلت أو تخالفت ممكنة الاجتماع فتألفت أو تناقضت فتباينت فتخالفت  
لا متناع اجتماعها فلان القديم اذا تعينت أول تعينها في انفسها اي بعضها بعضا لا ينسب  
الى الحق فقط حدت اليه الروحانية فلا علم الا بالارواح جنود مجنده فمعارفها  
أيتلف وما تناكرتها اخلاف لان الاحدية الجمعية التي هي المحضة للوجود بمنزلة  
مناسبة المتراكبات فعند عدم المناسبة بالمباينة لا تحصل تلك الاحدية فلا تحصل وجود  
المركب <sup>من</sup> ان تجليه الوجودي الذي هو الخلق سبب ظهور الان والحقبة للخلق  
وتدليه الاسماء الذي هو التزييق سبب دور البركات في الخلق وكل  
ذلك من حيث اسماؤه الباسط والمبدى ونحوهما كالتلق والباري والمصور مما يدل  
على انبساط الوجود ودور كالاته أما رفع حكم تدليه فيشمر الخلق وانعدام الوجود  
كل ذلك باسميه القابض الى نفسه والمجبد اليه ونحوهما مما يدل على تعاضد وطلب  
سحر الاحدي <sup>في</sup> ان تعال عن الشفيع والتنزل بعزه وغناه الذاتي كان غفورا اي  
سائر الحقائق لا ستملك الاعيان الا يغار في احديته وهذا منبج صفاته الخالصة  
وان احب ان يعرف دنا وظهرتها شاطئ شاطئ <sup>في</sup> كما من حقيقة باعتبار ان اعين  
بمشيته الذاتية او الجمعية او المظهرية وكان ودودا بالوجود الاصيل والميل  
الاول الا الي ثم بالميل الجمعي والمظهرية وهذا منبج صفاته الجمالية اعلم ان الفص  
هنا لا ينحصر حق تحققة الاشارة وحده الى حقيقة المحبة الالهية والكونية  
وشمول حكم الالهية واقسامها <sup>في</sup> المحبة الالهية مما ينبغي في مفتاح الغيب  
انها الطلب الاول الا الى من حيث الاجتماع الاسمي بالتوجه الذاتي وهذا الطلب  
ذاتي لا سالا بموجب خارجي اذ لا خارج له وهو الميل الالهى الخوي بحركة غيبية  
من الحقائق احدي الاسمية الاصلية بقوة النسبة الجامعة لظهور حكم الاتقان بين  
سائرهما لتظهر صورة جملتها ويظهر الحق من حيث تعينه في المرتبة الجامعة لها من  
وذلك الميل هو الارادة والتعلق الخاص من النسبة الجامعة المظهر حكم الميل من احدي  
الحقائق في الكل هو باع المحبة المتعلقة بكمال الخلق والاستيلاء المتوقف حصوله على ظهور  
في الانسان الكامل وهذا الميل هو المنبه عليه في سر الاولية بأجبت ان أعرف <sup>في</sup> متعلق  
ضمير النسبة الربانية بصفتها الطلب للموجب بموجب تغايفها والصورة الظاهرة

يكون ان يكون معاً  
حكم ما بينها ثابت وتلاوتها  
حكم ما بينها وسائرها تعادلت

لنفسها ما ذلك الاجتماع الاول الا سائر صورته الرحمن والجليل من الله سبحانه والاسماء والمرتبة  
 التجلية موحدة العقائد وفي التحقيق هي الرتبة الانسانية الكاملة المسماة بمحضة احدى الجمع  
 هذا كلام الشيخ رضي الله عنه **واما** سرايتها **واما** افساسها ما ذكره الفرغاني رحمه الله في شرح  
 القصيدة من ان الحب بموجب حكم فاجبت ان اعرف الحديث هو الاصلية كل توجه الى  
 كل مراد كان ما كان من اي متوجه يكون على ان الانعكاس كلاً منسوبة الى الحق ومخلوقة  
 له على الاعتقاد الصحيح المطابق للكشف المقرون **ولما** كانت المحبة حكم المناسبة وما به  
 الاتحاد بين المحب والمحبوب والمناسبات منحصرة في خمسة كانت اقسام المحبة خمسة  
 لكن مرجعها الى القسمين المذكورين في اثبات الصديقة الصغيرة الرابعة العدوية  
 رضي الله عنها **احبك جبين حب الهوى** وحب لانيك اهل لذاكا  
**فاما الذي هو حب الهوى** فذكر في السورة اراكا  
**واما الذي انت اهل له** فشغل بذكره عن سواكا  
**فكلمة في ذل اول ذاك لي** وكلمة المحبة في ذل اول ذاك

الذي حفظنا به  
 فكشفنا المحبة  
 وهو انفس اقوالهم  
 حتى اراهم

**اقول** أي المحبة الذاتية التي هي حكم المناسبة الذاتية التي لا يعلم سببها ذكرك  
 أي في عالم السر الذي هو عالم الحقائق وحصة المعاني بالتوجه الجلي لطلب الظهور والاد  
 والروح في مدارج الانوار حتى ترتب عليه شهود كـ نفسك في مظهر بيتي والمحبة  
 الصفاتية أنك استغلتني بذكرك عن سواك من الأغيار لطلب وصول الاصول والآثار  
 والعودج الى معارج السر التي تكون أنت الذاك والمذكور بكل من فنون الاذكار  
 تلك المداول واخره فله وجهه **فان** وجهه المحصور في الاقسام الخمسة ان هذه النسبة  
 بالمحبة ان كانت ناشئة عن غير ذات المحبوب والمحبوب بها اعتبار بمعنى اوصف رأيده  
 فهي منسوبة ومحبة ذاتية وان كانت ناشئة من الذات من حيث اعتبار بمعنى اوصف  
 فاما ان يتعدى اثر ذلك المعنى او الصفة الى الغير وهي الفعلية كما بين الكاتب ويكتف  
 اولاً فاما ان لا يكون لذلك المعنى ثبات ودوام فيما ظهر فيه فهي الحالية كما يظهر في حال  
 الوجد والسامع بين شخصين تلك الحالة او يكون له دوام فاما ان يكون  
 حكم المرتبة ظاهراً وغالباً حاله تحقق النسبة الحقيقية فهي المرتبة كما بين مومني  
 ومومن من جهة الايمان ومنهم المتشبهون في الله والافق المحبة الصفاتية كما بين  
 العلاقات الحقيقية **ولما** كان الحال والفعل والمرتبة راجعة الى الصفات كانت  
 اصلاً صفاتية فانحصرت المحبة في قسمين ذاتية وصفاتية الا ان الفعل اشده خصوصية

بالصفوة

بالصنع لا يتأصغه الكون عليه لذا قد يفرز قسما ثالثا ويكرن تقسيم المحبة مثلثا كتنظيم  
 التجلي هذا الكلام وأعلم ان المذكورة في الايات هي القسمات <sup>الاول</sup> الذاتية أي التي  
 في مرتبة الاحدية وهي لا توصف ولا ترسم بل هي عين الذات غير ممتدة عن كسائر  
 المتماثل الاصيل وفلم قبل **نعال العشق** عن **قوله** **وَعَنَ وَضَعُ الْقَوَائِدِ أَوْ الْوَصَائِدِ**  
 وقد قال عليه **الرفع** تفكر في الآله ولا تفكر في ذات الله والثاني الصفة الاسمية  
 في حضرة الواحدية وهي متميزة عن الذات أمينا زائدا كسائر الصفات ولكنها من **الصفات**  
 ليس ما ذكره القوم في تعريفاتهم لا تنبيهات بلوازمها أو ببعض اعتباراتها كقول بعض  
 ابتهاج بتصور حضور ما هو كمال للمدرك فان الابتهاج لا زلفها لا مطلقا بل عند تصور  
 حضور المحبوب **وقوله** **بعضهم عني المحب عن عيوب المحبوب** وهو لازم لخص المحبة الكونية  
**وقال** **الحية الخلق** قدس الله سره صفته سرمدية وعينية أزلية **وقال** **عبرون** عن **الحية**  
 قدس الله روحه **سيرا** أو **دعه** الله قلوب المخلصين والقولان للمحبة الالهية ومع ذلك  
 فالاولى ان تقسم الى الالهية التي هي الذاتية او الصفة بآقسامها الاربعه والى الكونية  
 التي تسمى الآثارية التي هي في الحقيقة كقولها كما قال  
**كل لها بشم حسنتك مرق** وكل ذيق قلب اليك تسوق  
**يا واهب الحسن البديع لأهلله** كل لحسنك في الحقيقة يعشق  
**وقال** **ابن الرواح** رحمه الله وكل يلح حسنه من جمالها معار له بارحها كل ملبحة فلهذه  
 الكونية ان تعلقت بذات الحق الذي هو منبع الكمالات والمحبة هو الكمال الكلي وان تعلقت  
 بالآثار من حيث انها أساؤه وصفاته فالمحبة هو العارف المشاهد لجمال الحق في الظاهر  
 الخلقية اذ النكاح الصوري مطهر للنكاح الروحاني الذي يظهر النكاح الاسمي وان تعلقت  
 بالآثار من حيث ايمانها والاعيان اعمار فالعجب محبوب ومن هذه العجبة يذم صاحبها وينفر  
 في المراتب البهيمية بخلاف قولهم عليه وسلم جيب الواسد بكم ثلث الطب والنبأ  
 الحديث ثم اعلم ان أعلى مراتب المحبة الانسانية كانت بين **الارواح** العلية وهم **الملكوت**  
 ثم ما كانت بين النفوس السامية والافلاك الطبيعية الغير العنصرية والعنصرية ثم ما كانت  
 بين النفوس الناطقة بحكمه المناسبات الروحانية ثم ما بين ملكوت الموجودات العنصرية  
 مخفية كأي الجمادات او طاهرة كأي الحيوانات في الوجود بين **الاول** عشق ومحبة  
 لان كل كمالا هو محبوب ولان التجلي لا يتكرر ركان كمال كل خلقا كماله وجميع الكمالات  
 في الحقيقة لله تعالى وأعلم ان من الفوائد المفيدة معرفتها ههنا ما سيذكره الله

اي يكونها وحدانية تذكر ولا  
 توصف كالملازمة ولذا الجماع

كما قال في تعريفه  
 ايتلف



رضى الله عنه في مفتاح الغيب انه لا يطلب بين غيره دون من سببه وهو امر جامع بينهما  
 يشتركان فيه اشتركا كايوجب رفع الامتياز لا مطلقا بل من جهة مراضة في كل منهما ذلك الامر  
 الجامع ومن حيث يشتركان فيه وكل مناسبة ثابتة بين طالب ومطلوب رقيقة بينهما هي بحر  
 حكمها وصورته وبحدب تارة من احدي الطرفين واخرى من كليهما في طرف العبد  
 الحق يسبح توجها بالسيرة والسلوك نحو الحق في رضى السالك او نحو ما يكون منه ومن جهة الحق  
 يسبح تديلا وتنزلا بتجيب واجابة فان اتخذ زمان الاتعاس كان كل منهما مباحا ومحجوبا  
 ويسمى هذا القاملا والى وان لم يكن في الوسط قال اي الجهتين كان اقرب حكم لما جاء بالا وليه  
 في مرتبة المحبوسية وبلاخرية في مرتبة المحبوسية سواء كان هذا الا سريين بمخلوقين او  
 بين خالق وخلق فان كان الى السالك اقرب يسبح بالنزول وان حصل التنا بعد تجاوز  
 المرتبة الوسطية يسبح في حق العبد بالتداني وفي حق الرب بالتدلي والمقصود من الاجتماع  
 هو ظهور اكمل المتوقف المحصول على ذلك ولا يتم الا بحركة تجيب معنوية لاحاق فرع باصل  
 وتكبير كل بحر وقال رحمه الله عنه ايضا والسجدة اسماء ونفوس اخر كالغنى والى والارادة ونحو  
 ذلك وكلها ترجع الى حقيقة واحدة والاختلاف في احوال اعتبارات نسبة هي مراتب المحبة  
 تتعين بحسب احوال المحبين واستعداد داتهم ثم كلمة رحمه الله عنه اذا خفف  
 ففقر كلمة الابد والاعادة بمعنى على الميل الى البسط والدروج واما للقبض والعروج  
 وقد يسبح كل منها عروجا ويسمى ان تعرج التركيب ومعراج التحليل فالاول مثل  
 الظهور والاطهار لتكامل مقتضى نورانية الاقوال والى مثل الجزء الى كلمة اي  
 النوع الى اصله والمقيد الى مطلقه لذلك قلنا فالمحبة تبدي الكائنات من جهة كونها  
 محبة بالمجالية الجمالية المعبر عنها باحبت ان اعرفى وما خلقت الحق والانس  
 الا ليعبدون اي ليعرفوني وتلك المحبة بعينها تبدي الكائنات اي تعرفهم لهم  
 بالكمالات الاسمية المقتضية لمعرفة الذات بها وايضا المحبة من جهة كونه سبحانه  
 بما المحبة الذاتية الجمالية ومحبة بالامتلاك لميل المتوجهين اليه بسبب اسمائه  
 وصفاته بعيد ما ايداه فلاختصاص الحياة بالضرورة وانقسام المراتب الى  
 الصورية والاختياري عا ما كان صلى الله عليه وسلم موقفا قبل ان يوقفوا اخص  
 الا بعد التمجيد وعلق الارادة بكلا الامر من اعنى المحبة والمحبوسية  
 ولكن الاعادة بالمحبة الجمالية تسلك كل شئ كما قال تعالى كل شئ هالك الا وجهه  
 وقال الا كل شئ ما خلق الله باطل وكل نعيم لا محالة زال

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 اجمعين

وذلك لان كل شيء مقهور تحت قوة بطشته لقوة فعله وضعف المنفعل  
 ومظهر قدرته العاتية الابدانية والاله حكمنه التي في افعاله العاديه لا في  
 مطلق افعاله كما في خلق العرش والارواح العاليه والتي ايتها بحركه سنه منقنه  
 على الفعل بالظاهر لا بعمره عما التاثير به وبها كما في العباد فهو الاول لبيان بحل  
 الاله وعلى الثاني بسبب بيان توسطها كما في قوله تعالى وتكم في الفضا ص حياه  
 ومحل ظهور سائر الطبقات والبسط كما في قوله تعالى بعد يوم البيل في النهار ويوم  
 النهار في الليل في قوله تعالى تخرج الحزن من الميت وتخرج الميت من الحزن وسر الابد  
 والا حقا وعليه بنا الا بالله حين وسر القرب والشهاده ولذلك يظهر غيب البعض  
 وشهاده البعض بسره الدور وسر الكشف والحيب الصور السببي لذلك  
 يرتب على السبل والذره رغبه النوم واليقظ لا الحيا المعنوي لان الروا الصادقه  
 حقه عظمه وسرعا وكسفا وخلف المعتزله لا عبره به وذلك انهم والاله هو  
 يفعل جميعه ما ذكر لا مطلقا كما في خلق العرش هو العرش المجيد وانا وصف المجيد  
 لان المجيد في صفاته عظمته الفعلية والعرش مظهر الافعال العاديه حيث  
 قال تعالى الرحمن على العرش استوى والرحمانه كما مر صورة الوجه من حيث ظهوره  
 لنفسه الذي هو الابد في وصف بوصف الظاهر فيه ومن هنا يعلم ان افعال العرش  
 سبحانه قسمان احدهما سببته منوطه بالاله وهو مختص ببلسمه من العاده  
 الداخله من الكائنات بحسب انتظام الاسباب والمسببات وتبين على العلوم  
 العاديه ويرغم انها قطعيه لقوله تعالى ولن تجد لسنة الله تبديلا وهو قاطع  
 اذا علم انها سببيه عاديه وليست من اقسام الثاني الغير منوطه بالاسباب والوثيقه  
 وهي الافعال التي تحصل بالوجه الخاص لكل موجود الى الحق تعالى الذي اطلع عليه  
 المحققون لذلك تصبطه العقول ومنه ما يسمونه بالخاصيه المعزومه عن  
 مسببه كعذب المفاتيح طيس الحديد وخوامص الاحجار روعها وهذا النوع هو  
 المختص بخلق نفوس الاسباب والالات وبالامور الكسفيه الى رقه العادات  
 المسماة بالمعجزات والكرامات ولا الافعال السببيه من الابد والاعاده  
 وغير ذلك مما يزيد منوطه بالعرش المجيد قال سبحانه تبديلا سر هذا  
 الامر ان كان له قلب يعقل لامن لهم قلوب لا يعقلون بها اول من اتى السمع  
 لسماع يقبل الحق لامن لهم اذان لا يسمعون بها وهو شهيد حاضر لما يسمع

لانهم يقولون الروا  
 حياك باطل

كما ان كبريا عظمته الدائمه  
 والعظمه عظمته الوصفيه  
 ولذا قال الكبريا رداي  
 والعظمه ازاري

غير غافل ولا مغفل قال أن بطش ركب لشدة يد لما من قهرة كل شيء لقوته  
 جئانه وضعف ذلك أنه هو بدي وبعيد وهو الغفور الودود بالمعاني السالفة  
 ذوالعزم المجيد الذي هو الاله بطشه السديد فإن قلت أي حاجة له إلى الاله  
 لما حج له أن يفعل بالاله كما لنفس الاله قال تعالى تعالى لما يريد أي في مرتبة الاطلاق  
 والتكبير إذا رادته تابعة لعلمه وحكمته ومقتضى حكمته في موضعه وبهتلى كلاما  
 من نسبتى الوحدة والكثرة ما يقتضيه فكما يقتضى حكمته لوحدته الاطلاق فسمي  
 الذايته أن يكون ما يصدر عنه بلا واسطة واحدا وما يصدر بواسطة ذلك الواحد  
 أن تغلب عليه جهة الوحدة مندرجا إلى أن يغلب عليه جهة الكثرة كذلك يقتضى  
 أن لا يصدر عنه الكثرة من حيث هي كثرة الابالالات والوساطة اما من حيث وجه  
 عينه الثابتة في مقام الوحدة الحقيقية فيجوز فقول تعالى تعالى لما يريد جواب  
 لسؤال مقدّم زعم أنه يبدو من محترض محجوب لمعرفة هذا الماهم المطلوب ولما  
 ان الموضوع مناسب لما ذكره اليه رضي الله عنه في التفتي من قاعدة خلق العرش  
 في نعمة تحتوي على بيان كيفية تلقي امداد الحق وباقي صفته يقبلها كل موجود مركب  
 أو بسيط وسر البقاء والفناء والدوام والنهاية وغير ذلك قال رضي الله عنه  
 اعلم ان الحق سبحانه لا يصير من امر الى العالم الا من حيث حضرة الجمع والوجود  
 ولا ينفذ الامر منها الى شيء الا بسرا لا حدية ولا يورث شي في بقائه من الوجه  
 المضاد فلا يتأقلم في قبول الاثر من الحضرة الواحدة البسيطة الالهية الوجودية يتصف  
 بها ويما يتم استعدادها لقبول أثره وبها تثبت المناسبة بينه وبين الامر  
 والحضرة ولما كان العالم ظاهرا بصورة الكثرة ومنصفها حكمها جعل سبحانه  
 الغالب على كل شيء منه في كل واحد الاشياء التي منها تركيب كثرته وما سوى  
 ذلك من اجزائه ان كان مركبا او قواه المعنوية ان كان بسيطا يكون تابعة  
 لذلك الامور الغالب الذي جعله محك لتنفوذ اقتداره وامره ولما ذكرنا في  
 الانسان شاهداً وهو غلبة احدى كيفياته وحكمها على باقي ما منه تركيب  
 شأنه كالصفر والحرارة او غيرها وباطن وهو كما رادة القلب  
 ومتعلقها في كل آن بما كل مريد فان القلب في الوقت الواحد لا  
 الا امر واحد او ان من قوته ان يسع كل شيء يمكن على سبيل العقاب  
 بالتدريج وبذلك امكنه دون غيره ان يسع الحق سبحانه ولما كانت

بوجود

الصور تابعة في النظر للصور العلوية بادن الله وأنه عبارة عن التكميل من أظهر ذلك النظر  
 وعلم الحق سبحانه أن لا ان لكل تلك وكيفية وعصمة من الحضرات السابعة خواص مختلفة ونوع  
 شتى وكل حصة حقيقة وقوة منها تطلب من لسان الافتقار من زبها كما لها وما به يتم كلامها  
 ولما يكون ذلك لا يبايع الحق ولن يحصل الإيجاد إلا بنفوذ الأمر ولن ينفذ الأمر حتى  
 يتعين محله نفوذ الاقتدار ويستعد للتأثير الإلهي ولن يحصل الاستعداد لشئ إلا  
 إلا بمواجهته الحق بوجه واحد أي لا جرم خلق الله العرش المحيط وحدث إلى النفس  
 والصور والحركة وأودع فيه أمره الأحدي وجعل من خواصه رد الصورة الوجود  
 العلوية والسفلية من صفة أكثر الاختلاف في الوصف الوحدة والإتلاف فمما من  
 نفوس من الانفاس ولا أن من الآتات الأوالا من الواحد المشار إليه بقوله سبحانه وما  
 أمرنا إلا واحدة الأكلام بالبصر وأصل من الحق إلى جميع الموجودات بواسطة الحركة  
 العرشية ليحصل الاستعداد والقنور لذلك الأمر الواحد من الحق فليسط  
 كل موجود من حركة من حركته أن يبقى عليه حكم صفة الوحدة التي تلبس بها من الحركة  
 المتعددة هكذا حتى ينتهي الأمر متصاعدا إلى شئية ثبوتية ووحدة التي في  
 علم الحق أزلا وبها قبل الوجود أول برزخه من حضرة العلم ثم يتصف ذلك الامداد  
 الحق بواسطة الحركة العرشية فوأيديهم منها دوائر التهبو بالصفة الوحدانية  
 لغيره الأمر الواحد إلى المفيد بقا الصورة الوحدانية أذ العالم مفتقر بالذات في كل نفس  
 إلى الحق في أن يمدده بالوجود الذي بقا عينه والألعالام يطلبه في كل زمان تحكم  
 إمكانية العدمية فيقبل كل موجود بهذا الأعداد الأمرى الواصل بالحركة العرشية  
 نور التجلي الأحدي الإلهي الوجودي إلى الأجل المسبب للبعث ولا إلى أجل البعض وبقي  
 قدر الحق فنانا في ظهرت عليه حكم أكثرية على الوصف الأحدي المستوي على ذات الموكب  
 وانعدم وتفرق تركيبه وتلاشت كثرته لعدم التماثل الواحد وهذا هو السبب  
 في أن الكافر وان عمل في الدنيا خيرا كثيرا لا يجد ثمرة ذلك في الآخرة بل غايته  
 أن يزي به في الدنيا فإن الصور العملية ظهرت بواسطة أكثرية البدنية  
 والاختلاف الطبيعي فمئة لم يصحها من العالم روح قصد مستند إلى  
 توحيد الحق المعبود تلك شئت لأنها نسب وأعراض مفتقرة إلى أصل إلهي أحدي  
 يحفظها ويبقيها والله سم الخي القيوم في هذا المقام سلطنة عظيمة هكذا رأيته  
 في الخلوة ثم كلمه **هذه** أوصل في بيان أن مبدئية الحق سبحانه والأحكام



التفصيلية التي تعرف ونفع في الكلام بأي اعتبار ثبتت الحق من اعتباري حقيقة  
 من حيث هو مرتبة التي هي الالهية التي هي النسبة الجامعة للنسب الالهية والعليم  
 التي هي حقائق الكائنات فنقول الحق سبحانه من حيث حقيقة في حجاب عهده أعني  
 هو مرتبة الغيبية الاطلاقية التي لا تعين في النسبة بينه وبين غيره لان كل نسبة  
 تقتضي تعينا والمفروض فيه عدم التعين اصلا فلا يمكن الخوض فيه والتشوف في  
 طلبه لانه طلب لما لا يمكن لمحصله الا بوجه جعل هو ان ما وراء ما تعين أمواته  
 ظهر كل متعين لذاته اقل تعينا بلسان الارشاد ولحذركم الله نفسه والله روف بالحق  
 وعليه من الغيب ما لم يعلم من عن التفكير ذات الله ومن رآه الله ان اختار اختار  
 وحذرهم عن السعي في طلب ما لا يحصل اما بالاعتبار الثاني وهو اعتبار مرتبة  
 فلم يظهر في نسب علم التي هي حقائق المسكن فان صور النسب الاسماوية الالهية  
 الحقائق التي هي النسب العلمية والمظهرية صور الحقائق الارواح وصور الارواح  
 الاسباب وللوجود نسبته الى كل منها بالعروض وهي المظهرية وبالظهور وهي  
 المظهرية وله باعتبارها احكام في معرفة تفصيلها معرفة حقائق الاسباب والارواح  
 وتوابعها التي كلها شؤون الحق واما فيما وراء ذلك فالاعراب اعلم لانه تقيد  
 لما لا يقيد والافصاح اليهم لانه تعين وتنعت لما لا تعين ولا تغلب  
 ثم أقول لا بد لتعين مرتبة البداية من نقل عدة عبارات اليه رضى الله  
 بها يتحصل ذلك قال في الفصوص غيب هوية الحق إشارة اطلاقه باعتبار  
 ان اللا تعين ووحدة الحقيقة الجامعة لجميع الاعترافات والاضافات عبارة  
 عن تعقل الحق نفسه بنفسه وادراكه لها من حيث تعينه وهذا التعقل وان  
 يلي الاطلاق في المقارنات فانه بالنسبة الى تعين الحق في تعقل كل متعقل مطلق  
 وانه اوسع التعينات وهو مشهود اكمل وهو التجلي الذي ومبدأ الحق  
 على هذا التعين والمبدأية متحد الاعتبار ومنبع النسب الظاهرة في الوجود  
 والباطنة في عرصة التعقلات والمقولات فيه انه وجود مطلق واحد واجب  
 عبارة عن تعين الوجود في النسبة العلمية الذاتية الالهية وقال في موضع  
 آخر منه التعين الاول بالذات متمثل على الاسماء الذاتية التي هي صفات الغيب  
 وتسمى الذات لا تغير اسماها بوجه واما الاسماء فيغير بعضها بعضا ويتحد  
 من حيث الذات الشاملة والاحدية وصف التعين لا المطلق المتعين ومن حيث

فالتعين الاول يحصل  
 بتعقل نفسه بنفسه  
 من حيث تعينه

هذه الاسماء باعتبار عدم مغايرة الذات لما يقول ان الحق موثر بالذات والوحدانية  
ثابتة للحق باعتبار لازمه الذي هو العلم ولا يغيره الا مغايرة نسبية وبه وفيه يتعين  
مرتبة الالهية وغيرها من المراتب والمعلومات وهو متحد كثرته الالهية ومشرقا  
وقال في اول النصوص نسبة الوحدة الى الحق والمبدأية والثابتة وفردية انما يصح  
وتنطبق الى الحق باعتبار التعيين **اول التعينات** المنفصلة المتعقلة بالنسبة العلمية الذاتية  
لكن باعتبار قيدها عن الذات الامتياز المنبني لا الحقيقي وبواسطة النسبة العلمية  
يتعقل وحدة الحق ووجوب وجوده ومبدأيته وسيما من حيث علمه نفسه بنفسه  
في نفسه وان عين علمه لنفسه سبب لعلمه بكل شئ **وقال** في الرسالة الالهية  
تعيين الحق بالوحدة لا بغير اعتبار **ثالث** لا تعين والاطلاق **ويلي اعتبار الوحدة المذكورة**  
اعتبار كون الحق بعلم نفسه بنفسه في نفسه وهو يتلو الاعتبار المتقدم المفيد لتعقل  
الوحدة من كونها وحدة فحسب فان الفاعل منه في التعقل ليس غير نفسه التعين  
كلمه بالفعل لا بالفرض **التعقل** **ثاني** كونه يعلم نفسه بنفسه في نفسه يفيد وتفسير  
باب الاعتبار **وهذا** عند المحققين مفتاح مغاير الغيب المشار اليه في الكتاب  
الغريب **وهذا** المفتاح عبارة عن النسبة العلمية الذاتية الالهية الفعلية لكن من حيث  
امتيازها عن الذات الامتياز المنبني لا الحقيقي كما تراه من كان يراى في هذه الصناعات وكما  
باعتبار الالهية اذ لا نسبية للحق مع تلك الجسدية ولا وصف له فالنسبة العلمية مقام  
الوحدانية التالية للحدية التي تلي الاطلاق المجهول الغير التعين ومن حيث النسبة  
العلمية يتعلق بمبدأية الواجب وكونه واجب الوجود ومنه يتضاءل اعتبار ركن  
الحق متعلق في هذا اللازم العلمى سائر اللوازم الكلية التي اولها الفيض الوجودي  
التبسط على جميع الملكات ولوازم تلك اللوازم هكذا امتنازلة الى غير النهاية واذا  
اعتبرت متصاعدة انتهت الى اللازم الاول المعبر عنه بالنسبة العلمية **وهذا**  
التعقل الالهى اذ لا يبدى على وتيرة واحدة والماهيات صورها ثم **تفعل الكثرة**  
الاعتبارية في العرصة العلمية باعتبار امتيازها عن الذات لا بقدر في وحدة العلم  
فانها تفعلت متعينة من العلم فيه وهي من حيث تفعل الحق مستهلكة الكثرة في وحدته  
وشأنها حالتيه شأنه فالكثرة من حيث امتيازها بحقائقها هذا انقل كلامه صلى الله عليه  
**اقول** المفهوم من هذه الكلمات ان الاعتبار العرفانية كما عنون به في التغيير  
غيب هو الحق واطلقه ان الله يعين ولا يخفى عنه اذ لا يعين له عقل وكما

وهنا ينفرد بها التعقل القديم  
الذاتية الاولى وبهذا السبب  
والوحدانية والاعتبارية  
منها في الغيب المشار اليه  
في الكتاب العرفاني

وها الاشارة اجمالية ملهية وقد مر في صدر الكتاب تحقيقه **مر اول مراتب**  
 المخلومة والمساءة المنعوتة مرتبة الجبع والوجود المعبر عنها بتحقيق الحقائق وحسنه  
 احديته الجبع كما عتوت به في مفتاح الغيب وهو مقام النعيم الاول المنعوت بالاحدية  
 الذاتية التي لا فرق بينه وبين ما قبله الا بالنوعين **الفعل** لا الفرعي وعبر عنه في التعبير  
 باعتبار علمه نفسه بنفسه وكونه هو لنفسه هو فحسب من غير تعقل تعلق او اعتبار  
 حكم او تعين ما عدا هذا الا اعتبار الواحد المنفرد حكمه عما سواه **ومستند الغيب** والكل  
 الوجودي الذاتي والوحدة الحقيقية المصروفة وقوله كان الله ولا شيء معه هو هذا  
 على انه سيجي نه كثيرا ما تطلق حقيقة احديته الجبع وحقيقة التعلق على الوحدة  
 الشاملة للاحدية والواحدية بطريق **مر اول التعينات المتعلقة** كاعنون به في  
 التصويف هو النسبة العلوية الذاتية كما باعتبار تميزها عن الذات الامتياز النسبي الغشبي  
 ولا المعبر عنه في الاحدية كما مر هذا هو مقام الواحدية والوحدانية والواجبية والروحية  
 والمبدئية للكنائس والتعينات الظاهرة في الوجود والباطنة في عوالمه الحقيقية  
 والمجندية لا اعتبارات والمشتاهية لمقاييم الغيب وعبر عن هذه المرتبة في التعبير  
 بشهوده نفسه بنفسه في مرتبة ظاهريته الاولى باسمه الاصلي وفي كل  
 اول مراتب الظهور بالنسبة الى الغيب الذاتي المطلق وكل هذه التعينات من  
 الظاهر لنفسه لنفسه قبل ان يظهر للغير عين او يبدى والمرتبته حكم هذا الكلام  
 فتبينده رضى الله عنه ههنا علم نفسه بنفسه بالشهود في مرتبة الظاهريته وهو  
 مما في الرسالة حصر التوفيق بين قوليه **هو المسمى** بالنوع الثاني وحسنه الارتعاش  
 والمعاني كما سلف في كلام الفرقان رحمه الله **الفصل الثاني** من التمهيد للمباني في تعين  
 النسبة التي بينه سبحانه باعتبار اقسام احوال الصفات وبين تكوين اعيان المخلوقات لاقتناء  
 ان تلك النسبة هي اقتران الوجود وعروضه لا اعيان الثابتة المرتبة عليه ظهور وتعين  
 عينتي تحكيمه النوعي العلوي الغشبي فتختلف احكامه بحسب مراتب الوجودية **ثم يستند**  
 كل ظهور وحكم الى مرتبة الهبة وجبته اسامية هي ربه وبما يستند الى الاسم الجامع  
**ثم مطلق الاسماء** وثلاث مراتب كلية لان الاسماء افعالهم التكوينية تستند الى الصفات  
 المستندة الى الذاتية ثم ينقسم الشهود الالهى لثلاث على الاقتران المذكور للاعيان  
 الثابتة التي هي معلوماته وصورها مخلوقاته الى شهود على في ذاته سبحانه جميع  
 ما يلزم ذاته شهود المصغر في المجرى والمجمل وتوابعها في التواتر والى شهود وجودي

واحترره مرتبة  
 علم نفسه بنفسه  
 حيث تعينه فقط كما مر  
 كان شأن النوع الاول  
 لا التعين ان كانا مل

فخلل في الوترية الوجودية كما ينبغي  
 واما الاول فيكون في رتبة العلم بالعلوي  
 واما الثاني فيكون في رتبة العلم بالظاهري  
 واما الثالث فيكون في رتبة العلم بالباطني

عاني

صياحي فيما يُعبر عنه بتعيينه فحسب وإني شهود على في المحصورة العلمية لكل قابل  
 من حيث صلاحيته لقبول التعيين الوجودي وتوقفه على سبب أو أسباب وهو  
 الشهود في محصورة الأماكن فانهضه **مقصود** مقصود الفصل في أربع مقامات  
**المقام الأول** ان الوجود الالهي من حيث اقترانه للاعيان الثابتة التي هي الحقائق العلمية  
 الكونية وتعيينها بظهورها يستلزم احكاماً ما شئت ولكلك الاحكام التابعة للحقائق صلاحيته  
 تعيين وظهور بالحق اما في بعض المراتب الوجودية كالاولية والثبوت التام لمن لا يتوقف  
 ببوله الوجود على غير الحق سبحانه وإما في جميع المراتب الوجودية كالامكان الذاتي واحكامه  
 وهذا معنى ما حكينا عن لفظ **الشيء** مراراً من قوله انت مرآة وهو مرآة احوالك **وقال**  
**الشيخ** اكبر رضى الله عنه في القصد الادريسي فهو العيان الواحد والعيون الكونية والنعد د  
 ليس الامن حكم المحر والمحر عينا العين الثابتة فبما يشوع الحق في المجلي فتشوع الاحكام عليه  
 فيقبل كل حكم وما يحكم عليه الا كما تجلي فيه **قال** **الجندي** رضى الله عنه في شرحه يعني ان علم العارف  
 المحقق في المشهودين جميعاً عايد الى العيان الثابتة التي ظهر فيها الوجود الحق بحسبه أو  
 ظهرت الاعيان الثابتة فيه بحسبها ايضا اذ لا خصر صفة للوجود الحق فهو حق كالصفة  
 وبه تحققت الاعيان في حقائقها باحكامها وخفاياها **اقول** فاعلم ان احكام  
 الاعيان تتعين بالوجود والاعيان تتحقق به أما ان الاعيان الثابتة تتعين بالوجود  
 فلا دلالة عليه في عبارتي الشيخين وذلك لان الوجود الحق يتعين بالاعيان فلو  
 تعينه الاعيان به من حيث هو **قد** يكون تعين انفس الاعيان اعني تعيينها  
 العلي بذاتها وان كان تعين الوجود بها لا ظهوره لانها عدم منه واما صلاحيته تعين  
 الاحكام به فليست من حيث هو هو اذ ليس له الاظهار بل من حيث تعيينه مبيته في  
 مراتبه الخاطئة من الحقائق المترتبة ولذا قال **الشيخ** اكبر رضى الله عنه في **يشوع**  
 الحق في المجلي فتشوع الاحكام عليه وأوضح ذلك في الشرح بقوله أو ظهرت الاعيان  
 فما بحسبها اي لا بحسبه غير ان اسناد الشرح الظهور الى الاعيان انما هو من  
 الوجوه والاعتبارات عامرة من نصوص الشيخ أن الاعيان لم تظهر ولا تظهر ايها  
 هو الموافق للفظ مفتاح الغيب ههنا انه لم يستند الى الاعيان واحكامها الظهور بل استند  
 الى الاحكام صلاحيته التعيين بالوجود الحق والظهور ليس الا للحق وأما ما للمراتب  
 او الحقائق فالتعيين ليس الا لما للوجود وإما لك احكام بنوسط تعيينه لذا قال  
 انت مرآة وهو مرآة احوالك فان تعين الغنقش في المرآة ليس الا بحسبها كما مر

وهذه الاعيان كونه  
 الحق مرآة الحق

وهذه الاعيان كونه  
 الحق مرآة لاهوال  
 الخلق

وهو

في ثبوت الله ونظيره



وانما رد بالطلاحي في طرق الاحكام شعرا بقايلتها بخلاف طرف الوجود  
 الحق سبحانه فانه فاعل **فقر** نقول والرات الوجودية والاعيان بحسبها تنقسم  
 بنحو من القسمتين قسمين قسم لاحكم للامكانات في الوجود واحد اي من جهة حقيقة  
 الالهية فلا يشوق قبول الوجود من موجه على شرط غير الحق سبحانه والا لتعدد  
 حكم امكانه بالواسطة **فمن** احكام هذا القسم ان له الاولية الوجودية والقرب التام  
 من الحق سبحانه في حقيقة الاحدية والدوام بحسب دوائه سبحانه كما مر **ومختص**  
 به من الارواح الكلية اثنان ومن الروحانيات البشرية طائفتان اما اول الملك يكتف  
 فانتم الاعيان الذي هو العقل الاول وقد مرتفعه لانه اول عالم التدوين والنظير  
 فلا واسطة بينه وبين الحق قال عليه السلام اول ما خلق الله القلم وفي رواية العقل  
 وفي رواية نوراني يعني انه في نظام الكليات فانه منبع نقوسها وعاف كلياتها لغير  
 واصلا للظهور المقصود به كمال الحجة والاستبصار بظهورها المحرك واما ثانيها فالكليات  
 الرئيسية فانهم من حيث الواسطة بينهم وبينه سبحانه في مرتبة اقل الاعيان وان كان  
 من حيث ان شأنهم علمهم بربهم فقط لا بانفسهم وبما يتميز عن كل منه بخلاف العلم  
 وما تجده اسطر منه فكانه اقر في الوحدة ولهذا في الاعتبار من حكم الحق سبحانه  
 تارة بتقدمه على القلم وتارة بعواسا بهم في الرتبة **واعلم** ان التهم شدة  
 الهيمان وعدم الاختيار الى المحبوب في اجتهاد كان لاعلى التعيين والملكة الهيمية  
 ملائكة تولى لهم الحق في جلال حالها مواهبه وغا بواعي انفسهم فلا يعرفون غير الحق  
 وغلب على خلقهم حقيقة الخلق فاستغرفهم ومكلمهم **ثم قد** يتحقق ذلك ويظهر  
 في اكمل كالتحليل عليه السلام حتى تبوأ عن ابيه وقومه وذبح ابنه في سبيل الله  
 وخروج عن جميع ماله مع كونه المشهورة لذات في المقصود حكم التهم اليه  
 ومظاهره هم افراد الخارجون عن حكم الغلب رضوان الله عليهم اجمعين **قال**  
 النبي صلى الله عليه وسلم في الفكرة التهم يقتضي عدم امتياز صاحب بصفه تسمية  
 وهو مقام الخلة الاولى الحاصلة مع عدم ارتقاء الحجب بالكلية **فهذه** الخلة  
 الابراهيمية اولية الظهور بالصفات الالهية الثبوتية يعني انه حقيقة كسب  
 الله ان بالصفات لذا اورد في الصحيح ان اول من يكتسب من الخلق يوم القيمة ابراهيم  
 عليه السلام لانه الجزاء الوفاق **ولتظا** هو البرزخية الاولى وهو اول من مكملت به كليات  
 احكام الوجود في مرتبة الامكان فقابل كل حكم منها بقايلتها ظهر بها ان ذلك الحكم الكلي

при

جلت

ووفو القوعا راجع  
مخال وسط القوز  
القائيه اعني مكنوز وايرة  
التعجب التي

فالبصير



ألا ترى إلى ما سبق أن كل مخلوق في طور التحقيق مشتمل على المادة النفسانية والصورة  
 العينية المناسبة لمركبته **والقسم الثالث** الذي هو آخر الأقسام ماله عدد  
 وسائط يتوقف وجودها عليها وقد ظهرت الكثرة التركيبية في وجودها إلى أن  
 بقوله قوله عن مركب وسائط كالتركيب الأول أو عن مركبات وسائط كالتركيب  
 الثاني وما بعده وشمى هذا القسم الذي هو آخر الأقسام إذا اعتبر متنازلاً باعتبار  
 التركيب والكثرة الإنسانية لتوقفه على اجتماع جميع الحقائق الإنسانية والأسباب  
 وتوحيدها جميع النسب الإلهية والكونية من كل المراتب المنصوص عليها في  
 الحضرات الخمس لهذا ما را الإنسان إذ نبوءه الكل واستحق خلقه في الحق الجامع فما  
 أجدره بالتبذ أن يكون كونه هو الواقع والواقع أما إذا اعتبر متصفاً بتجليل  
 التركيب وتقليل الوسائط فالمنتهى القل الأعلى والمهيمن من كل وجه وأكمل والأفراد من  
 بعض الوجوه **وبما سبب** المقام ذكر الحضرات الخمس أما الحضرات فما في الترتيب  
 ومما سمع في النسخات أن الحق سبحانه أطلعني في مشهد شريف على المقامات السبع العظمى  
 والمزار على حقيقة العلم ومراتبه التفضيلية وأحكامه الجلية والخفية والمدنية والنفسانية  
 والدينية العلية والخصائص ومراتبه الأصلية في الحضرات الخمس الإلهية الكلية وهي  
 الغيب المشتمل على الأسما والصفات والأعيان الممكنة والمعاني المجردة والتجليات وفي  
 مقام بلنبا حضرة الشهادة والحس والظهور والاعلان **وبينها** حضرة الوسط العاشر  
 بين الطرفين وتختص بالإنسان **وبين** الغيب وهذا الوسط حضرة الارواح العله والروح  
 الألهية وما سطوره بالامر الخفي من كونه مسجى بالعلم الأعلى **وبين** الشهادة والوسط  
 أيضًا مرتبة العلم المثال المقيد ومستوى الصميم الإلهية والكتب المنفردة عن الكثرة  
 الثمانية والمحض بسما الدنيا هذا الكلام **وأما كيفية شمولها** فما في تلك المنازلة  
 والمشهد أيضًا في إرباب أن كل موجود بموجب أحكام الحضرات الخمس **مراتب**  
**الأولى** اعتبار من حيث عينه القابضة التي هي عبارة عن صورة معلومة  
 في علم الحق الذي لا أول وأبد ولا يخلق وتيرة واحدة وهذه الاعتبارات أحكام لازمة لم تكن  
 هو معلوم في نفس الحق ومعدوم بالنسبة إليه **ثم اعتبار** من حيث روحانيته فما  
 من شيء الأول روحانية أما ظاهرة السلطة والعلم والملك والحي والانس والحيوان  
 وأما خفية كالبنيات والمعدن وغيرهما من الصور العنصرية وغيرها **ثم اعتبار**  
 من حيث طبيعته وصورته **ثم** أن الصورة اللازمة لكل روحانية على ضرب من

الروح من شأنه ان يتلبس بصور متعددة في وقت واحد كالملائكة والجن  
والاكار من الناس فله حكم وان كان شأن ذلك الروح يفيد بصور متعينة لا يتعد اهل  
كبره من الناس بالاتفاق والحسومات عند من يقول ان لها ارواحا مفارقة هي لا تتبدل  
فلهذا حانها الحكم كالملة يتركها لحسب مظاهرها اذ بتلك المظاهر وحسبها تتعد  
ونتم اعتبار اخر وهو اعتبار التي من حيث النحل الوجودي الساري في المراتب  
الثلاث المذكورة في الوصف الحكم الجامع بين هذه الاربع المتوقف معرفته العقل  
الهيئ المتعينة المتحصلة من اجتماع الاربعة وهو الحكم الاخر الكمال والنفس انما هي  
هذا الكلام فاز قلت اذا كانت هذه المراتب النفس حاصلة لكل موضوع كما قيل كل شيء  
كل شيء كان كل موجود جامعاً لجميع جمعة الانسان دون غيره قلت فرق بين طوابع  
الكاما ما بالاعتداد الحقيقي الالهيمي في الانسان الكمال او بالاعتراف عن منزلة كمال  
بغيره وبين جميعها لا على ذلك بل مع استهلاك الحكم بعض الحقيقي بل كثرها واراد  
لم يذكر كذا في حق الله عنه عند بيان شمولها لثالث المقدم وذكر بدله النحل الوجودي  
الساري في المراتب الثلاثة فليس والله اعلم لان العضرات حضرات النحل الساري في النحل  
الساري في المراتب الثلاثة لا يتصور ان يتعبد بكلها لا بكل منها فيكون صورته الثالث  
الجامع من جميع المراتب المطلق لولا الفرق بينهما بالخلق والتعبد قائم مقامه وهكذا  
فعل في التفسير في موضوعين والا فالتجليات في ذاتها من حضرة المعاني كما قد علمت  
الاولى ولولا ذلك كانت العضرات سناً فارقاً في العلم في المرتبة الجامعة كمالاً  
الكاما تجل في جميع التعينات المحدودة جمعاً وفرداً واحكاماً على الوصف التفصيلي  
قلت لا يحيط لما قال ابو رضي الله عنه في النفقات ان الجمعية حال حصولها بعد ان لم  
كن نوجب حدوداً ما لم يكن له وجود ويستحيل ذلك تعين كل من مطلق غير الذات  
بحسب تلك الجمعية التي لها درجة نظرية لم يسبق له تعين في مراتب الانشا  
والصفات فلم يتعلق بتلك الجمعية ولا بها استتبعته علم هذا الواحد احاطة  
العلم بما يقتضيه كل فرد من الاعتبارات والابعان القابلة جميعاً فرداً من الحكم  
والادوار والصفات والموارد التي التمس بها لا الى نهاية كيف ويلزم منه امر  
نحو ان من جعله الا سور المحكوم عليها بالجمعية هو الوجود المطلق الذي لا تعين  
له على الافراد تعيناً يمكن معرفته او شهوده او ادراك الاحكام والصفات  
التي تشمل عليها غيب عينه على الافراد وحال اقترانه دفعة او بالندرج وهكذا

في النحل الساري



كل واحد من افراد كل جمعيه فيعرف من هذا ان تعلق صورة العلم بالمعلومات المعده ومنه  
والموجودة على نحو كلي وعلى النحو التفصيلي على التعيين والفرق في ذلك بين علم الحق وما  
سواه فانهم هذا اما قاله الشيخ رحمه الله عنه المصاحم الثاني ان لكل ظهور من مراتب  
الظهور رتبة روحاني او مثالي او جسماني وكل حكم اي اثر يتبع ظهورها لتلك المراتب  
اي لكل نوع من نوعيات تلك الحقائق الشريفة والتابعة استنادا الى مرتبة الهيبة  
فيما يحصل ارتباطها بالحق بل هذه الاثرها فلنستعمل في الجواب المطلق بدلالة عليه  
وكونه علمه لم يسمي اسما من اسما فان كان اعتبار القابل المستفيض الطالب خلقا  
كما ينبغي ان يقال في التفسير العالم بجموعه مظهر الوجود الحق وكل موجود على التبيين  
نظيره ايضا لكن من حيث اسم خاص في مرتبة مخصوصه وقال الشيخ رحمه الله عن انصافه  
كل مظهر في الوجود وامتاز من الغيب الالهي على اختلاف انواع الظهور والامتياز فيهم  
وقا بدته من كونه تاييلا لا تعد به بالمرتبة او الوجود جمعا وفراي الدلالة والتعريف  
اعني دلالة على اصله ومن هذا الوجه يكون الاسم عين المسمى وتعيينه بحقيقة ما امتاز  
عنه وبهذا الاعتبار يكون غيره غيرا كما قد مر في مراتب المراتب الالهية والنبوية  
الربانية بكل موجود ما هو المظهر المراتب فيه كما تحسبها وسببها تحصل اليها العلم والهيبة  
في وجوده ولا يعرف ربه الا من حيثها **والله** لان المرتبة هي المخصصة ووجوده  
المتعين من الحقائق المختلفة فهي التي تحصل منها حكم الالهيية لاحد من الحقائق  
يقدرها حكم باقيا في ذلك الموجود ولا بد في كل موجود من غلبة احدي حقائق  
اجزائه ان كان مركبا واحدي قواه المعنوية ان يسيطر ويكون الثاني بابها اما  
مستلزم الاثر او مغلوب فان قلت اي برهان ينتظم على لزوم علمه احد  
الحقائق ولم لا يحصل الاجتماع على وجه الا عند الله المحض المتعظم فتعنا فتو  
القوى ما السبب في غلبة احدي الحقائق المعينة على باقيا بعد تحقق هذه  
عما من مكان كل ان يوترق قلت الجواب عن الاول ما ذكره الشيخ رحمه الله عن  
النفحات ان الحق سبحانه يبيد قد راجع جملة من الحقائق ذات قوى مختلفة  
في مرتبة ما فلا بد في الصور المنحصلة منها ان تكون الغلبة فيها حكما ووضعا  
وقوة لاحد بها كما هو الامر في صور الامزجة الطبيعية ولا يحصل  
بالاعتدال المحض كمين والحكم مطرد في جميع ضرورية الاجتماعات الواقعة  
في المرتبة الروحانية والحسية والمثالية المتوسطة بينهما سواء كانت الحسية

بمختصة بالعالم العلوي او بعالم الطبيعة الدنيا جبر التي مراتب اجتماعاتها  
 عند علماء الطبيعة تلك المبدء والنبات والحيوان وعندنا خمس هي اخر مراتب  
 الاجتماعات العينية اظهرها الحق تعالى في كتابه سماها الدنيا الاولى التي هي مقام  
 الغيب وسبب كل تعيين علم او وجودي وهي تلك الثلاثة ويليهما مرتبة الاناس  
 الحيواني التي ليس لهم من الحقيقة الا نسائية الا الصورة الظاهرة في  
 مرتبة التكامل الظاهرة باحكام الحقيقة الانسانية مما ما الجامعين بين احكام الوجود  
 والامكان الجمعية التامة الاحاطة وهي مظاهر الذات التي هي صاعدة تلك  
 لان لا يعلم منه امر الا العالم الامني حيث حقيقة الجمع وهو موجود ولا يتعد  
 الامر منه في شيء الا بسرا لا يدرك الا لا يورث شي في بابا في شيء حيث هو كائن  
 العالم الظاهر الثاني فلهذا في قول الاسرار الالهية لا بصيغة واحدة يتم استعداده  
 نقبول امر الحق وتباينها لم تناسب ما بينه وبين الاسرار والحقيقة  
 العالم ظاهرا بصورة اكثر جعله الغالب على كل شيء منه في كل ان حكم اجزائه  
 التي منها تركبت كثرة وما سوى ذلك من اجزائه ان كان مركبا وقوة العنوية  
 بان كان بسيط يكون تابعا لذلك الواحد الغالب الذي يحل نفوذ اقتداره ويظهر  
 حكم جمعه الاخرى ومشيه لم في ظاهر الانسان غلبة احدى كلفاته كالحرارة والبرودة  
 والصفراء والسرور آتوني باطله توقد ارادة القلب ومتعلقها في كل ان من كل شيء  
 وان القلب في الوقت الواحد لا يسع الا امر واحد وان كان من قوته ان يسع  
 كل شيء كغلاذفة بل على التدرج والقليلة الوصف الاخرى بالجمعية التامة  
 التي لم تحصل لغير الانسان على القلب الانساني وحقيقة حكمه لم يمكن ان يسع ولا  
 ان يكون مستوي لتجليه <sup>عن</sup> الثاني باقي مقتضى الغيب هناك ان غلبته احدى  
 الخبايا يكون للناس سبعة وذكر منها وجوها اربعة المناسبة العينية وهي بين  
 العيني من احكام المظهر المضمون من حيث الشروط والحدود المتوسطة بينه  
 وبين الحق والباقي ينظر قوله عليه الصلاة والسلام الولد سر أبيه المناسبة  
 الغيبية كالتناسب الروحاني او المرتببة او التي من احكام الوجه الخاص  
 الذي لكل موجود بينه وبين الحق ومنها المناسبة في التي هي صيات المناسبة  
 الخبايا من احكام الخبايا التابعة لذلك الموجود من قدرته له تسلطه  
 ان يتعين وجوده بطلبه صفة القدرة والقهر واليهما يميل ما ذكره في التفسير

من ترجيح اولية الامور باعتبار كمالها في هذه الوجوه الثلاثة الشان الاول هو  
يقال بالخصوص محبة الشان والآن الالهيين المناسبة الوقتية منها ما ذكره الشيخ  
رحمه الله ان طالع الخلق يقتضي الامور المخصوصة بالهبة وطالع الولادة  
الامور المخصوصة بالظاهرة في الانسان او غيره وفي تلك المرتبة المشار اليها  
بانها التي افترضت تعين وجوده مشهد بمبدأ ظهور ذلك الموجود اي ابتداءه  
جبها وتركيبها من الاسماء المتعينة فاما ان تعني الظهور يستند اليها وهو معنى استناد  
الى المرتبة كما مر ويسمى والياء ينتهي حقيقة اخذ امره ودوره وسبقه كما سبق  
ان شاء الله تعالى ولا بد هنا من الاشارة الى حقيقة المراتب ثمانية الماسية وانواعها  
تربيعية كيفية اندراج تلك الانواع في الاربع المذكورة واما المراتب فقال  
الشيخ رحمه الله هذه في النصوص انها عبارة عن ثلثات كلية يشتمل عليها العلم الذي  
الازل وهو كالحال لما يمر عليه من مطلق فيصف الذات باعتبار عدم معايرها  
الفئة المقيضة ولها مدخل في حقيقة ان لا تدرج مطلقا بل هي حيث انها كالحال  
فكل مرتبة محض غويي لجملة من احكام الوجود والامكان المتفرعة من  
الاسماء الذاتية وامهات اسماء الالهة وما يليها والمراتب ثمانية ثابتة في عظمة العلم  
والتفكر ولا اثر لها على سبيل الاستقلال بل بالوجود وهكذا شأن الوجود  
مع المراتب والمرتبات ايضا كالمراتب النسبية لسير الفرض الذاتي والتملي الوجودي  
في الدرجات المتعينة بين الازل والابد لا ال غاية وقدر استبان ان المراتب  
مجموع جمل الاحكام المستقرة لدى ما من حصة الوجود والامكان وهي المشاهدة لنتائج  
تلك الاجتماعات لكن بحسبها لا بحسب الاحكام ولا بحسب مطلق الفرض فكلها  
حكم الاشكال والقول بالكل متشكك ومشكوب يتعذر بها وتختلف في هذا الزمان  
نهي ثابتة العبي والياء يستند نتائج الاحكام وينضاف اخرها لا يتبع المشيوع والجمع  
فانهم هذه اكلانها واما التسمية فقال الشيخ رحمه الله عن سرها الاشتراك في  
الامر القاطع برفع احكام المعايير من الوجه المثبت المناسبة والماسية اعلاها ذاتية  
ثم مرتبة ذاتية فاما بين الحق والانسان واما بين الله من وكل منهما  
يثبت من وجهين فالتان بين الحق والانسان اية من جهة ضعف تأثير  
مراييتهم في التجلي المتعين ليدخلها بحيث لا يكسبه وضعا فادح في تقدسه  
سوي قيد التعيين الغير القادح في عظمة الحق وحده ووجدانته وتفاوت



درجات القربى والافراد عند الحق من هذا الوجه واما بينهما بحسب خط العبد من صورة  
 الخصوة الالهية وذلك الخط يتفاوت بحسب تفاوت الجسيم فتضعف المناسبة  
 وتكون بحسب ضيق فلك جسمية الانسان من حيث قابليتها وسعة ما تنقص  
 المخطوط لذلك وتوفر والمستوعب لما يشتمل عليه مقام الرجوب والامكان عن  
 الصفات والاحكام وما يمكن ظهوره بالخط في كل عصر وزمان مع ثبوت المناسبة  
 الاول ايضا له اكمال وهو محبوب الحق وتوزج البرازخ وسراة الذات والالوهة  
 معا ولو ازمها اما صاحب المناسبة الذاتية من الوجه الاول فيجب مقرر لا غير  
 واما اللتان بين الناس وهما المثالان للالهيتين المذكورتين فاما من حيث الاشتراك  
 في المراتب يمتنع وقوع مزاجيهما في درجة واحدة من درجات الالات الانسانية  
 او مزاج احدهما محاور المراتب الاخرى في الدرجة وهذا اصل عظيم في مذهب الحقيقين  
 لان تعيينات ارواح الاناس من العلم الروحانية وتفاوت درجاتها في الشرف  
 وعلو المنزلة من حيث قلة الوسائط وكثرة المقصنة لقلة تضاعف وجوه الامكان  
 وتكثرها انما موجه بعد صفاته وقدره المراتب المستلزم لتعريف الروح بحسبه فالله  
 فالقرب نسبة الى الالات الخفية التي تعين نفوس اكمل تستلزم قبول روح اشرف  
 واعلى نسبة من العقول والنفوس العلية وعلى هذا ما يسمى المناسبة الروحانية  
 المشابهة للمناسبة الذاتية الثابتة الحقيقية وهي النابعة للمناسبة المراتبية المذكورة  
 لما مر ان الروح يتعين بحسب المراتب واذا فهم محقق رايته ان مبدء  
 تعين اعلى الارواح ودرجة اعلى ارواح اكمل امر الكتاب ومبدء التجهيز بعضها على  
 ووجوده متوجدا ذات القلم الاعلى المسبب بالعقل الاول والزوج الكلي وبعضها النوع المنفرد  
 وبعضها عرشه اسرافيلية وبعضها ميكائيلية من مقام كبرى وروحانية وبعضها  
 جبريلية من مقام مدرة المتعالي هكذا اخرجنا من هذه الاصول الروحانية المختصة  
 باسماء على صاحبها الذي المعبر عنه اهلها المشايخين بالعقل الفعال <sup>الذي</sup> تعين وجوده اما الرئيسية  
 احدها من جهة مصاديقها الاصلية التي هي مبدء تعيينات الارواح المسماة بالانوار والاخرى  
 من جهة مظاهرها المثالية فان الارواح على اختلاف مراتبها لا تخلو عن جميع الحقائق  
 مظاهرها وتظهر بها واوراها ارواح الاناس ما عدا اكمل عالم الثبات المطلق والصورة  
 الجنائية وان كانت مواد انشائها لطايف قوى هذه النشأة الطبيعية وجواهرها  
 المزكاة المكشوبة صفات الارواح فهي ايضا انما تظهر بحسب روحانياتها وقواها



وخوامد مظاهرها المتألمة **ومنازل أهل الجنة** مظاهرها مراتب الارواح من حيث مكانتها  
 عند الحق ومن حيث مظاهرها المثالية الاولى واليه الاشارة بقوله تعالى عليه السلام  
 يا علي ان قصورك في الجنة في مقابلة قصور وقاب في حق العباس قريباً من ذلك **منازل الجنة**  
 على الصور الانسانية المستحسنة التي يتخيروا أهل الجنة التلبس بها شاءوا منها فني بعضهم اول  
 عالم المثال المطلق الى احوال أهل الجنة وملشاً ما ملهم ومشاربهم وملابسهم واول ما يشعرون  
 به في احوال مراتب اعمالهم واعتقاداتهم واخلقهم وصفاتهم ودرجات اعتقادهم  
 والخلق والتخلف التي تأتي بها الملائكة من عند الحق الى جهور أهل الجنة حال  
 حملهم اياها الى كليب الروية لمرارة الحق ومجالاته هي مظاهرها احكامها الاسرار  
 والصفات التي يستند اليها الزائد في نفس الامر ولها درجة البرزخية عليهم  
 وانما يعلموا ذلك ما ظهرت مظهره الاسماء والصفات التي تقبل احكام تلك الاسماء  
 المقتضية للاجتماع انتهى احكامها وظهرت الاحكام القاضية بالامتنان  
 فحصل العبد والحياب فعند ذلك يقول الله للملائكة في اواخر مجالس الزيارة  
 ردوهم الى قصورهم **منازل** تفاوت مراتبهم حال المجالسة مع الحق فصور  
 بحسب تفاوت مراتبهم في نفس الحق وبحسب صحة عقائدهم في الله او مشاهدتهم  
 الصحيحة واشارهم فيما قبل جناب الحق مما سواه **على طول زمان** المجالسة  
 وقصوره وتفاوت الشرف فيما يطوبون به **منازل** اكمل تفهنا الله بهم  
 في كل ما ذكرنا فانهم قد نزلوا حضرات الانبياء والصفات والتجليات انحصرت  
 بها الى عرضة التجلي الذي فهم كما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقوله صنف الله  
 الجنة لا يستقر الرب عنهم ولا تختبئ وذلك انهم غير محصورين في الجنة وغيرها  
 من العوالم والحضرات وان ظهورها فيما شاؤوا من المظاهر منزهون عن جميع  
 القنود كسيدهم رهم رهم انما كان وحيت لا اين ولا حيث لا جرم ولا  
 حجاب ولا انتقالات كدائمة ولا انتمالهم وقت او اسم او صفة فافهم  
 وتعلم ان تلحق بهم وتشاركهم في بعض مراتبهم العالية **منازل** انسابها  
 بين الناس من جهة المراتب البرزخية فانمودجها المبينة على تفصيلها لمن لم  
 يكسبها هو ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الاسرار **ورويته** ادم عليه السلام  
 في السائر الدنيا وان على يمينه اسودة السعد امي ذريته وعلى يساره اسودة  
 الاشقياء من ذريته **وانه** اذا نظر على يمينه ضحك واذا نظر على يساره

مظاهر

فنذكر انما انما الى مراتب عموم الاشقياء والسعداء وأهل الشقاء هم الذين لم ترفع  
 لهم أبواب السماء حال الموت ولهم مراتب اخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن ارواح بعض  
 الاشقياء انها تجتمع في رهصوت والخامدين وأهل عجم المسجونين في البرزخ  
 السماوي الذي فيها وانزلها ما ذكره صلى الله عليه وسلم من اهل النصوص منهم  
 ما اشار اليه صلى الله عليه وسلم في حديث الاسراء بعد ذكره آدم من ان عيسى عليه السلام  
 في الثانية وتوصف عليه السلام في الثالثة وادريس عليه السلام في الرابعة وهارون  
 عليه السلام في الخامسة وموسى عليه السلام في السادسة وابراهيم عليه السلام في السابعة  
 وكنا شان مشاركتهم والوارثين لهم كان هذا الاجازة من الرسول صلى الله عليه وسلم هو اعتبار  
 ما شاهد في احد استرااته فقد حصل له اربع وثلاثون معراجا جميعا ابويعهم في ذلك الاصل  
 في ينحصر هذا الحال في السبعة الانبياء المذكورة ومن الذين ان الرسل والانبيا كملون  
 وفيهم الكمل بنو يوسف الكمل اود المنصوص على خلافه وغيره فابن تميم مراتبهم البرزخية  
 وما شئت الا عالم الاعلى والاسفل والاسفل محل تعينات مراتب الاشقياء فتعين ان  
 تكون تعينات مراتب الانبياء والكمل في العصور السماوية والروية التي حصل  
 من النبي صلى الله عليه وسلم اعمولا السبعة انما موجهها حال تميزها سبعة صفات ارفعها  
 اوجالية لا غير كالا مرقى شان تلحق عليه السلام من انه يكون نازقا مع عيسى ونازقا مع  
 هارون عليه السلام ولذا كذا الا مرقى يقتضيه مشاركتهم لها هذا كله مما قاله الشيخ  
 رحمه الله عنه في النصوص ويستعمل من بيان المناصب المرتبة على وجوده من حيث  
 معادتها الاصلية ومظاهرها المثالية المطلقة ومظاهرها المثالية الغائية منزلا وشوا  
 مع الخلق والتخلف المتفاوت ومظاهرها التشبيئية على تفاوتها طولا وشرفا  
 وغيرها كالمرتبة الكمالية من المناسبة بين الناس بحسب مراتب الشقاوة  
 والسعادة عموما وخصوصا واما بيان كيفية اندراج تلك الانواع في الاربعة المذكورة  
 واما العينية بالمعظم فتندرج في المزاجية من حيث القرب والبعد عن حد الاعتدال  
 ومن حيث توازن المزاج من الشروط والاسباب المعدة له وبالمجمل جميع الوسائط بين  
 الحق وبينه الى ان يتم استعداد لقبول فضله ذلك اما الغيبية بالمعظم  
 فتندرج فيها وجوه الاول المناسبة الروحانية المغلوطة التعيين حسب تفاوت  
 المزاج المذكور المناسبة من جهة ضعف تاثير مراتبها الماهية في تعيين  
 القابل المناسبة الحاصلة بحسب حقيقة العبد من حيث قابليتها لتصور

الجمعية الالهية الرابع المناسبة من جهة معاونة الاصلية التي هي مبداء تعيّنات الارواح  
 المناسبة من حيث مظاهر الارواح المثالية المطلقة واما المناسبة فتتبدل في  
 الاحوال المتجددة كما قال تعالى كل يوم هو في شأن أي كل ان هو في خلق جديد كما قال  
 تعالى افيعينا بالخلق الاول برهمن خلق جديد ومن جعلها المناسبة من حيث  
 المثالية لا عالم واخلقهم وصفاتهم المتحول وقتا فوقا واما الوقتية فما الوقت  
 في تعيّن كما مر من الطالعين وان كان الاعتقاد على ان تعلق الامر بالوقت والحال  
 على مبداء جبر العادة والتأثير للمحق حقيقة والى الغلبة الوقتية بحسب المناسبة  
 المتصورة بشير قور على انه علم ان الله في ايام دهرهم نجات الا فتعرضوا لاهل  
 اليقين في اول النفقات التعريفية كما قسم ان قسم عارض العمل ومزج به  
 فسمان التعريف بالاستعداد الذاتي الغير المجهول وهو اعلاها ويليه التعريف  
 الروحانية وسعة دائره فلكا المعقولات ويتفاوت بحسب قوة الروح وتصرف جودية  
 وعلوم مرتبة والحال الغالب عليه حال التعريف والى بينهما ان الثاني يكتسب من  
 حقيقة الوجودية التي قبلها من الحق باستعداد اكله الاول استعدادا جزئيا  
 متجددا بعد في الحكم بالمعيار عليه فانه ثمرة الوجود الحاصل للروح وان كان من وجه حكمان  
 احكام الاستعداد اكله المتزوج بالتعريف فسمان كيان التعريف بالمحبة والتعريف لا يبين  
 ولا يلازمها الفقر لا محالة فاما فقر مطلق او فقر مقيد فاهل الدرجة الاولى هم التعريف  
 للحق بصفة المحبة الماحضة المطلقة لا من حيث علمهم بها واخبارا بعد لا يعرفون لهم التعريف  
 ولا يتعين لهم مطلوب ما فيه وهذا التعريف يوجب ما سببه اصلية ذائنة تسميه مالا  
 فيه ولا تتنازع الابرجدان ميل والجذاب واشتياق لا يقدر على دفعه ولا  
 يعرف له سببا معين ولا يدرك له ولا كيف وهذه هي المناسبة الذاتية كما ان الفقر المقيد  
 فسمان التعريف بالمحبة لا من حيث علمهم بها واخبارا بعد لا يعرفون لهم التعريف  
 وهو اول مرجآت الفقر المقيد ويليه التعريف بالمحبة لا بما من الحق من الامور المذكورة  
 بل لطالب اخر متصوره جمعا وفرادى كالظفر باسباب السعادة من حيث تشخص  
 في ذمه بموجب اجار الصادق والاطلاع من بعض الرغوة والى التسم على تفصيل  
 الكثرة حكم واحد هو طلب جلب النافع ودفع المضار عاجلا واجلا موقنا او غير موقت  
 ويندرج فيه انواع المرغبات والمرهبات ومتعقبة طلب استكمال متوقف على  
 على تحصيل مطلب او مطالب الذي لا بالمحبة هو التعريف بصور الوسائل

كالاتحاد والتوحيات ومصور الادعية وامثال ذلك وليس للتفكير من مرتبة كليم غير ما ذكرنا  
 ثم كلاهما <sup>تعالى</sup> وهذا الامر المشار اليه وهو التعيين الحاصل لكل موجود من اقتران الوجود  
 بما هيته السبع ذكرا الاقتران بالموجودية والوجود الاماني يكون من جهة نسبتها الى  
 الاقتران ذكرا وجهين وان كان من حيث هو هو امرا واحدا امتا زاعيا مثاله  
 احدها وجهه نسبة وجهه تنسبته الى الوجود الحق والاخر وجه  
 نسبتها التعينية الحاصلة من الامر الذي عرّف له الوجود وهو  
 الماهية المخصوصة المفيدة لمخصوص الظهور فحكم تلك الحقائق للجمعة فيه  
 اذن قد وثقنا وجعلنا له ثمة امور الاول نفس الاقتران <sup>الذي</sup> تعينه  
 من حيث الوجود <sup>الثاني</sup> تعينه من حيث معروض الوجود وهو الماهية  
<sup>الرابع</sup> مجموع المعنى المتعين بين الثلاثة <sup>المعنى الكلي الجامع</sup> لنسب الوجود  
<sup>المعنى الجامع</sup> لنسب الماهية ويلزم النسبة للجمعة <sup>للكام</sup> الحكم الفعلي  
 التاثيرية ويلزم الثاني النسبة للجمعة <sup>للكام</sup> الحكم الفعلي التاثيرية  
 فنفس الاقتران اسم من اسمائه كونه علامة لما تعين به كما مر وتعينه  
 من حيث نسبتها الى الوجود دلالة الاسم على الذات ومن حيث نسبتها  
 الى الماهية المعروضة له هو المسيح خلقا لانه مقدر بالتقدير السابق عليه  
 اذ كل مخلوق بحسب الوجود لاحق وان <sup>كان</sup> بحسب العلم سابقا كما قال <sup>الرب</sup>  
 عن في التفسير اولية المرتبة في العلم للكون وفي الوجود الحق وذلك لان  
 العلم انما يتعلق بالعالم على حسب ما اقتضته حقيقة غير ان الحق علم حقائق  
 الاشياء في ذاته لا رتبا مهابية فلم يكن له علم متفاد من الخارج فهو  
 تقدم وتاخر في المرتبة بالنسبة لا غنى فليسان التقدم الوجودية الله خالق  
 كل شيء هو الاول والباطن وقوله صلي الله عليه وسلم كان الله ولا يشركه ولسان  
 بالآخر ان ينصروا الله ينصركم ويسجزهم وصفهم وقوله صلي الله عليه وسلم  
 ان الله لا يمل من تعلموا ومن عرف نفسه عرف ربه ومن عرف ربه شبر الخلق  
<sup>والا</sup> مجموع المعنى بين الثلاثة مما به يتنازل الاسم عن سائر الاسماء من  
 المعنى المختص به <sup>والا</sup> الامر الشامل لما في اسماء الله <sup>المعنى الكلي الجامع</sup> لنسب  
 الوجود فهو الالوهة المستجمعة لجميع النسب الاسماوية والصفات والامر  
 الشامل لنسب الماهية هو العبودية <sup>لله</sup> للجمعة <sup>للكام</sup> الحكم الفعلي <sup>للكام</sup>

صديق العلم



حصرة الوجوب والنسبة للثبوت الجامعة لاحكام الانفعالية اللازمة للثبوت في  
 الامكان المفهوم ههنا ان النفس الاقتران هو المسيح بالاسم وهو  
 مخالف لما ذكره في التفسير من قوله في موضع منه كل تميز وتعدد تعقل  
 يعلم منه حقيقة الامر الاصل المميز وانما له التقدّم بالترتيب على التعدد  
 فهو اسم لانه علامته على الاصل والتعدد حكمان له واللفظ الذي على المعنى  
 المميز الذي على الاصل هو اسم الاسم ومن قوله فيه أيضا كل ما ظهر في  
 الوجود وامتاز من الغيب على اختلاف انواع الظهور والامتياز فهو اسم  
 هذا الكلام المفهوم من اوت كلامي التفسير ان الاسم نفس التميز والتعدد ومن  
 ثابتهما كل منهما موجود <sup>رضي الله عنه</sup> في التفخات اعم من هذه  
 الثلاثة وسوقوله اعلم ان لمبدأ الحق من حيث التعيين للجامع للتعينات  
 اعني التعين الذي يلي الاطلاق الحق احكاما ووصفا كانت متمسكة في وحدة  
 الحق وكامنة فيه لا تظهر الا من حيث التعينات الاعتبارية المتفرقة من  
 العين الجامع المشار اليه من حيث التعينات الوجودية العارضة للوجود  
 الواحد من الماهيات الممكنة القابلة له للعدة اياه وتسمى تلك الاحكام والوصف  
 وعندنا بالاسماء ايضا فان الاسماء الالهية على اقسام الماهيات خالصة عن الوجود  
 وهي الشهود من التحقيق <sup>الاسماء</sup> اسماء التعينات الوجودية التي صلح بالماهيات  
 وثالثها وهي الاولى في المرتبة هي التعينات المنتجة اقتران الوجود والماهيات  
 فانها سابق على الاولين والنسب والاضافات المنتجة بين مطلق الحق  
 ومطلق الاحكام والممكنات وينبغي كل قسمين من هذه الاقسام اقسام <sup>متناهية</sup> غريبة  
 هذا لفظ <sup>رضي الله عنه</sup> فلهذا خلاصة الكلام ان كل تعين وحصرية وكل  
 ما به التعين وكل مجموع متعين لدلالته على مورد المطلق عقله او حارجه السابق  
 مرتبة اسم وعلامته له وتخصر مراتبها الكلية في الاربعة المذكورة اعني  
 التعينات العلمية وهي الخلق والتعينات الوجودية وهي الايمان والتعينات  
 الصفات الالهية كالمقاييس وتوابعها المنتجة اقتران الوجود بالماهية وهي سابقة  
 على الاولين لانها بالنسبة الاولى تنبئ صور الحقائق المتضمنة لتام استعدادها  
 للوجود اللاتقي والفيض الموافق عن الحق تعالى وقد اشار <sup>هنا</sup> الى <sup>رضي الله عنه</sup>  
 بقوله وظهور حكم القسمين الاخيرين اعني قسمي الصفات والافعال

بتعيينان من اجتماع احكام القسم الاول اعني اسماء الذات يعني ان التعينات الوجودية  
التي هي احكام اسماء الافعال تابعة للتعينات العلمية التي هي احكام التكاليف الاول  
اعني اجتماع اسماء الصفات التي هي مدته اسماء الذات وظلة لها المتميزة عنها  
بالامتنان النسبي للاصل باعتبار التعلقات والرابع تعيينات النسب المطلقة  
بين الحق وصفاته وبين افعاله ومخلوقاته <sup>مستفاد من</sup> ~~لغيره~~ نفس اقتران  
الوجود بالماهية تعين وجودي بل معنى اسم <sup>فعل</sup> ~~فعل~~ وجوده فيكون اسما اما  
التميز والتعدد فيمكن ان يراد بهما سببهما وهو ما به التميز والتعدد  
او مسببهما ومحلها وهو التميز المتعدد يدل على الاول قوله عقلم  
واللفظ الدال على المعنى المميز الدال على الاصل هو اسم الاسم وعلى الثاني قول  
وكل ما امتاز بتوابع من الامتنان فهو اسم <sup>واما</sup> احكام التعين الجامعة او صافه  
فهي التعينات البديهية وهي الاسماء الحقيقية والالفاظ الدالة على تلك الالفاظ  
اسماء الاسماء وليس كما ذكر الامام ابو حامد الغزالي رضي الله عنه في المقصد الاخير  
من ان المواد باسماء اسماء <sup>الاسماء</sup> الاسماء الخفية المقابلة لله تعالى والحوادث  
فانها عيني الالفاظ ولا ما ذكره الفاضل رحمه الله في ما يوله من المراد  
باسم الله تعالى ما سماه الحكماء بالصور المتعينة وهي الجوهرات الخاصة بالمتنوع  
فان الاسماء اعم منها لتتناولها التعينات المتبوعة والتابعة والذاتية والجمعية  
والذاتية والخارجية كما مر <sup>في</sup> تقسيم الاسماء الى الثلاثة الكلية  
التي هي اسماء الذات والصفات والافعال فالاسماء ان كانت عامة الحكم اي قابلة  
للتعلقات المتقابلة والصفات المتباينة كالقدم والتعريف والتناهي <sup>واضدادها</sup>  
فهي اسماء الذات والصفات والافعال والاسماء وانما نسبت الى الذات  
لكونها حقائق لازمة وجود الحق سبحانه أي من حيث هي وجود اذ ذلك  
الاعتبار يستدعي كونها غير الذات الاحدية لانه اعتبار وعدم تعلقاتها  
فلو تمايزت عنه لتمايزت بغيره فلم يبق على تمام اطلاقها <sup>ولذا</sup>  
كانت عامة الحكم اذ خصوص الحكم من خصوصيات التعلقات وليست فليس  
ومن يعرف في ايدى التعقيد في امثلتها بقولنا كالحياة من كونها حياة  
فقط اي بلا اعتبار بعلقة بمظهر وتعدد بغيره حتى يفيد عموم التعلق  
والاطلاق والالم يبق على اطلاقه المراد وكذا العلم والارادة والقدرة